الحَمْلُ على التوهّمِ
في (الدِّرِّ المصونِ) للسمينِ الحلبيِّ
دراسةٌ نحويةٌ تحليليةٌ

إعداد الدكتور

مساعد بن محمد الغفيلي

أستاذ النحو والصرف المشارك

كلية اللغات والعلوم الإنسانية

جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْلُ على التوهّمِ في (الدرِّ المصونِ) للسمينِ الحلبيِّ دراسةٌ نحويةٌ تحليليةٌ

مساعد بن محمد الغفيلي

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية اللغات والعلوم الإنسانية ـ جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: gfielie@qu.edu.sa

ملخّص البحث

(الحَمْلُ على التَّوَهُّمِ) ضربٌ من ضروب الحَمْل المتنوّعة التي وجّه بها النحويّون ما يخالف القواعد النحوية والصرفية، مثل: الحَمْل على اللفظ، والحَمْل على الموضع، والحَمْل على النظير، والحَمْل على النقيض، والحَمْل على المعنى، وغيرها. وقد وردت ظاهرة (الحَمْل على التوهّم) كثيرًا في شواهد العربية الشعرية والنثرية، وعُني بها علماء العربية المتقدّمون والمتأخّرون.

ويُعَدُّ السمين الحلبي من العلماء الذين عُنوا بهذه الظاهرة، وأولوها اهتمامهم، وذلك في مواضعَ متفرّقةٍ من كتابه (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون)، فقد اعتمد عليها في توجيه بعض الآيات والقراءات القرآنية التي خالفت القواعد النحوية المشهورة؛ من هنا جاءت فكرة هذا البحث، فقمت بجمع المواضع التي حملها السمين الحلبي صراحةً على (التوهّم)، وتناولتها بالدراسة والتحليل، وبيّنت موقف العلماء منها، وذكرت الأوجه الإعرابية الأخرى التي ذُكرت في توجيه الآية أو القراءة المشكلة، وموقف السمين الحلبي منها موافقةً أو مخالفةً. ثم خرجت في خاتمة البحث بمجموعة من النتائج، منها: أن بعض العلماء ارتضى تسمية (الحمل على التوهّم) إذا وقع في القرآن بـ (العطف على المعنى)؛ وذلك تأدُّبًا مع كلام الله. ومنها: أنه قد ورد التوجيه بالحمل على التوهّم في باب (عطف

النسق) أكثر من غيره من أبواب النحو. ومنها: أن السمين الحلبي لم يكن على منهجٍ واحدٍ في موقفه من (الحمل على التوهّم)، بل تباين موقفه في ذلك بين متوقّفٍ، ومجيزٍ له، ومانعٍ. ومنها: أن السمين الحلبي انفرد بذكر سبعةِ مواضعَ ممّا خُرِّجَ على الحمل على التوهّم، خمسةٌ منها في باب العطف، واثنان في غير باب العطف. ثمّ ذيّلت البحث بثَبَتٍ لمصادره ومراجعه.

الكلمات المفتاحية: الحمل - التوهّم - الدرّ المصون - الحلبي - جمع - تحليل.

The burden of imagination in (Al-Durr Al-Masun) by Al-Sameen Al-Halabi An analytical grammatical study

Musaad Bin Mohammad Alghofaili

An Associate Professor of Syntax and Morphology at the Department of Arabic Language and Literature College of Languages and Humanities, Qassim University

Email: gfielie@qu.edu.sa.

Research summary:

(The burden of imagination) is a type of diverse burden that grammarians have directed what violates grammatical and morphological rules, such as: the burden of the word, the burden of the position, the burden of the counterpart, the burden of the opposite, the burden of the meaning, and others. The phenomenon of (the burden of imagination) has been mentioned frequently in the evidence of Arabic poetry and prose, and it has been of interest to early and late Arabic scholars.

Al-Sam'in Al-Halabi is one of the scholars who dealt with this phenomenon and gave it their attention, in various places in his book (Al-Durr Al-Masun fi Ulum Al-Kitab Al-Maknun), as he relied on it to explain some Quranic verses and readings that violated the well-known grammatical rules; hence the idea of this research came, so I collected the places where Al-Sam'in Al-Halabi explicitly attributed it to (imagination), and studied and analyzed them, and clarified the scholars' position on them, and mentioned the other grammatical aspects that were mentioned in explaining the verse or the problematic reading, and Al-Sam'in Al-Halabi's position on them, whether in agreement or disagreement. Then, at the end of the research, I came out with a set of results, including: that some scholars accepted calling (attribution to imagination) if it occurred in the Quran (attachment to meaning); this is out of respect for the words of Allah. Among them: that the attribution to imagination was mentioned in the chapter (attachment of sequence) more than in other chapters of grammar.

Among them: Al-Samīn Al-Halabi did not have a single approach in his position on (the burden of imagination), but his position varied between those who stopped, those who permitted it, and those who prevented it. Among them: Al-Samīn Al-Halabi was the only one to mention seven places that were derived on the basis of the burden of imagination, five of them in the chapter of conjunction, and two in other than the chapter of conjunction. Then I concluded the research with a list of its sources and references. Keywords: Presumption - imagination - Al-Durr Al-Masun - Al-Halabi - collection - analysis.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فـ (الحَمْلُ على التَّوَهُّم) ضربٌ من ضروب الحَمْل المتنوّعة التي وجّه بها النحويّون ما يخالف القواعد النحوية والصرفية، مثل: الحَمْل على اللفظ، والحَمْل على الموضع، والحَمْل على النظير، والحَمْل على النقيض، والحَمْل على المعنى، وغيرها. ووردت ظاهرة (الحَمْل على التوهّم) كثيرًا في شواهد العربية الشعرية والنثرية، وعُني بها علماء العربية المتقدّمون والمتأخّرون، مثل: الخليل بن أحمد، وتلميذه سيبويه، والمبرّد، والفارسي، وابن جنّي، وابن الأنباري، والعكبري، وأبي حيّان، وابن هشام، والسيوطي، وغيرهم.

وقد عُني السمين الحلبي بهذه الظاهرة في مواضعَ متفرّقةٍ من كتابه (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون)، وأولاها اهتمامه، واعتمد عليها في توجيه بعض الآيات والقراءات القرآنية التي خالفت القواعد النحوية المشهورة؛ لذا ارتأيت أن أجمع في هذا البحث المواضع التي حملها السمين الحلبي صراحةً على (التوهّم)، وأتناولها بالدراسة والتحليل، مبيِّنًا موقف العلماء منها، وذاكرًا الأوجه الإعرابية الأخرى التي ذكروها في توجيه الآية أو القراءة المشكلة، وموقف السمين الحلبي منها موافقةً أو مخالفةً، وعنونت البحث بـ «**الحَمْل على التوهّم في (الدرّ المصون) للسمين الحلبي: دراسة نحوية تحليلية**».

وتكمن أهمية هذا الموضوع وقيمته العلمية في أنه يتناول في جانبه التطبيقي القرآن الكريم، وتبرز أهميته أيضًا في أنه يدرس هذه القضيّة في كتابٍ يُعَدُّ من أهمّ الكتب التي عُنيت بإعراب القرآن، وحلّ إشكالاته، وتوجيه قراءاته، وهو (الدرّ المصون) للسمين الحلبي.

وقد اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك وفقًا للخطوات الآتية:

١- جمع المواضع التي صرّح فيها السمين الحلبي بالحمل على التوهّم حسب ترتيبها في (الدرّ المصون).

٢- ذكر الآية التي ورد فيها توجيهٌ بالحمل على التوهّم.

٣- ذكر نصّ السمين الحلبي الذي ورد فيه توجيهٌ بالحمل على التوهّم باختصارٍ قدر الإمكان.

٤- دراسة تلك المواضع وتحليلها، وذلك ببيان موقف العلماء من التوجيه بالحمل على التوهّم، مع بيان الأوجه الإعرابية الأخرى التي ذُكرت في توجيه الآية أو القراءة المشكلة.

٥- بيان موقف السمين الحلبي ممّا وُجِّهَ بالحمل على التوهّم أو غيره موافقةً أو مخالفةً.

٦- ترجيح ما أراه من هذه الأوجه إن بدا لي شيءٌ في ذلك.

أمّا الدراسات السابقة فإنني لم أقف - حسب علمي - على موضوعٍ تناول هذه الظاهرة في كتاب (الدرّ المصون) للسمين الحلبي، وإن كانت هناك دراساتٌ متعدّدةٌ تناولت ظاهرة (الحَمْل على التوهّم)، أذكر منها:

١- ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفية، للدكتور السيّد رزق الطويل، بحث منشور في مجلّة معهد اللغة العربية بجامعة أمّ القرى، ع (١)، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢- الحمل على التوّهم في إعراب القرآن وأثره في المعنى عند أبي حيّان في (البحر المحيط)، للدكتور رمضان خميس القسطاوي، بحث منشور في حوليّة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، مج (٢٧) ع (٤)، ٢٠١١م.

٣- الحمل على التوهّم في القراءات القرآنية، للباحث لافي محمد العنزي، رسالة ماجستير، نُوقشت في جامعة مؤتة بالأردن عام ٢٠١١م.

ولا شكَّ أن هذه الدراسات ذاتُ قيمةٍ وأهميةٍ، وهي من المراجع التي أفدت منها في هذا البحث.

وقد انتظم هذا البحث في مقدّمةٍ، وتمهيدٍ، ومبحثين، وخاتمةٍ:

المقدّمة: تحدّثت فيها عن أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، وخطّة البحث.

التمهيد: الحَمْل على التوّهم: مفهومه، وشروطه، وصوره.

أوّلًا: مفهوم الحَمْل على التوهّم.

ثانيًا: شروط الحَمْل على التوهّم.

ثالثًا: صور الحَمْل على التوهّم.

المبحث الأوّل: التوجيه بالحَمْل على التوهّم في باب العطف.

المبحث الثاني: التوجيه بالحَمْل على التوهّم في غير باب العطف.

الخاتمة: ذكرت فيها أبرز ما توصّل إليه البحث من نتائج، ثمّ أتبعتها بثَبَتٍ لمصادر البحث ومراجعه.

آمل أن أكون قد وُفِّقت إلى ما رجوته في هذا العمل وابتغيته، وأسأل اللهَ أن ينفعَني به، وأن ينتفعَ به كلُّ قارئٍ، إنه سميعٌ مجيبٌ، وبالإجابة جديرٌ.

التمهيد:

الحَمْل على التوهّم: مفهومه ،وشروطه ،وصوره.

أوّلًا: مفهوم الحَمْل على التوهّم.

لبيان مفهوم (الحمل على التوهّم) ينبغي الوقوف أوّلًا على معنى (الحَمْل) و (التوّهم) في اللغة والاصطلاح.

الحَمْل في اللغة:

(الحَمْلُ): مصدرُ حَمَلَ الشيءَ يَحْمِلُه حَمْلًا وحُمْلَانًا[1]، وهو إلحاقُ الشيءِ بالشيءِ، وإعطاؤه حكمَه. قال ابن فارس: «حمل: الحاءُ والميمُ واللامُ أصلٌ واحدٌ يدلُّ على إقلالِ الشيءِ، يُقَالُ: حَمَلْتُ الشيءَ أَحْمِلُه حَمْلًا. والحَمْلُ: ما كان في بطنٍ، أو على رأسِ شجرٍ»[2].

وجاء في المعجم الوسيط: «حَمَلَ الشيءَ على الشيءِ: أَلْحَقَه به في حكمِه، وحَمَلَ فلانًا على الأمرِ: أَغْرَاهُ به»[3].

الحَمْل في الاصطلاح:

للحَمْل في الاصطلاح عدّةُ تعريفاتٍ، منها: تعريف ابن هشام الأنصاري، وهو أن: «يُعطى الشيءُ حكمَ ما أَشْبَهَه في معناه، أو في لفظِه، أو فيهما»[4].

ومنها: أنه «إعطاءُ شيءٍ حكمَ شيءٍ آخرَ، وقياسُه عليه؛ لضربٍ من الشَّبَهِ، أو لعلّةٍ ما»[5].

---

(١) ينظر: العين: ٣/ ٢٤٠ (حمل)، والصّحاح: ٤/ ١٦٧٦ (حمل)، ولسان العرب: ١١/ ١٧٤ (حمل).

(٢) معجم مقاييس اللغة: ٢/ ١٠٦ (حمل).

(٣) ١/ ١٩٩ (حمل).

(٤) مغني اللبيب: ٢/ ٧٥١.

(٥) التوهّم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديمًا وحديثًا: ١٦٨.

ويُعرَّف (الحَمْل) بأنه: «الحكمُ بثبوتِ شيءٍ بشيءٍ، أو انتفائِه عنه»[١]. أو هو: «قياسُ أمرٍ على أمرٍ، وتحميلُ أحدِهما حكمَ الآخرِ»[٢]. أو: «طريقٌ يسلكُه النحاةُ ويحيلون إليه الظاهراتِ الكلاميةِ التي لا تنتظمُها قواعدُ أصليةٌ تُنْسَبُ إليها»[٣].

التوهّم في اللغة:

(التَّوَهُّمُ): مصدرُ تَوَهَّمَ يَتَوَهَّمُ تَوَهُّمًا، ويُطلق في اللغة على معنى التَّخَيُّلِ والتَّمَثُّلِ[٤]. قال ابن سيدة: «وتَوَهَّمَ الشيءَ: تَخَيَّلَهُ وتَمَثَّلَهُ، كان في الوجودِ أو لم يكنْ»[٥]. ولعلّ هذا المعنى هو أقرب المعاني لـ(الحَمْل على التوهّم) في اصطلاح النحويّين كما سيأتي. ويأتي (التوهّمُ) أيضًا بمعنى الظَّنِّ[٦].

التوهّم في الاصطلاح:

عُرِّفَ (التوهّم) في الاصطلاح بأنه: «تمثُّلُ أو تخيُّلُ وجودِ عنصرٍ صوتيٍّ أو صرفيٍّ في بنيةِ الكلمةِ أو الجملةِ، يقتضي نطقًا معيّنًا، ويجري الكلامُ عليه، وقد يكونُ الأمرُ على خلوِّ المركّبِ الصرفيِّ أو النحويِّ مِن هذا العنصرِ أو ذاك»[٧].

---

(١) دستور العلماء: ٢/ ٤٠.

(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٦٧.

(٣) المرجع السابق الصفحة نفسها.

(٤) ينظر: اللسان: ١٢/ ٦٤٣ (وهم)، وتاج العروس: ٣٤/ ٦٤ (وهم)، والمعجم الوسيط: ٢/ ١٠٦٠ (وهم).

(٥) المحكم والمحيط الأعظم: ٤/ ٤٤٤ (وهم).

(٦) ينظر: الصّحاح: ٥/ ٢٠٥٤ (وهم)، واللسان: ١٢/ ٦٤٤ (وهم)، والقاموس المحيط: ٤/ ١٨٤ (وهم).

(٧) مصطلح التوهّم في كتاب سيبويه: ٢٣١.

وعُرِّفَ بأنه: «تصوّرُ أمورٍ وتخيُّلُها دونَ أن يكونَ لها وجودٌ على المستوى الواقعيِّ أو الملموسِ»[١]. أو هو: «نوعٌ منَ التخيُّلِ العقليِّ لأمورٍ غيرِ موجودةٍ يبني عليها الإنسانُ تصرّفًا معيّنًا، فإن صحّ توهّمُه انتهى إلى تبيُّنٍ ومعرفةٍ، وإذا لم يصحَّ انتهى إلى الغَلَطِ والسَّهْوِ»[٢].

مفهوم الحَمْل على التوهّم:

ظهر مصطلح (الحَمْل على التوهّم) في وقتٍ مبكّرٍ عند الخليل، وسيبويه، والكسائي، والفرّاء[٣]، ولعلّ الفرّاء هو أوّل مَن عرّف به من النحويّين القدامى، فذكر أنه: «كلُّ معنًى احتمل وجهين، ثمّ فرّقتَ بينَهما بكلامٍ، جاز أن يكونَ الآخرُ مُعْرَبًا بخلافِ الأوّلِ، مِن ذلك قولُك: ما أنتَ بمُحْسِنٍ إلى مَن أَحْسَنَ إليك، ولا مُجْمِلًا، تنصبُ (المُجْمِلَ) وتخفضُه، الخفضُ على إتباعِه (المُحْسِنَ)، والنصبُ أن تتوهّمَ أنك قلتَ: ما أنتَ مُحْسِنًا»[٤].

وعرّفه الرمّاني بأنه: «الحملُ على معنى كلامٍ يخالفُ المذكورَ في الإعرابِ، ويوافقُه في المعنى»[٥].

ولعلّ أبا حيّان الأندلسيّ هو أوّل مَن عرّف به من النحويّين المتأخرّين، فقال: «... وهذا الذي يسمّيه النحويّون (العطف على التوهّم)، يكونُ الكلامُ في قالبٍ، فيقدّرُه في قالبٍ آخرَ»[٦].

---

(١) التوهّم عند النحاة: ٢٨.

(٢) ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفية: ٧٢.

(٣) ينظر: التوهّم عند النحاة: ٣٢، وظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفية: ٧٢، ٨١.

(٤) معاني القرآن: ٢/ ٣٤٧-٣٤٨.

(٥) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٤٩١.

(٦) البحر المحيط: ٣/ ٥٢١.

وعرّفه ابن هشام، فقال[١]: «... وقع في كلامِهم أبلغُ ممّا ذكرنا مِن تنزيلِهم لفظًا موجودًا منزلةَ لفظٍ آخرَ؛ لكونِه بمعناه، وهو تنزيلُهم اللفظَ المعدومَ الصالحَ للوجودِ بمنزلةِ الموجودِ، كما في قولِه:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[٢]».

وقد حاول بعضُ الباحثين المحدثين وضعَ تعريفاتٍ قريبةٍ لِمَا أرداه النحويّون القدامى من هذا المصطلح، وهي تعريفاتٌ كثيرةٌ[٣]، ومن هذه التعريفات: ما ذكره د. عبد الله جاد الكريم من أنه: «تفسيرٌ تخيليٌّ يضطرُ إليه النحاةُ والصرفيّون، وذلك عن طريقِ الاستعانةِ بالمعنى؛ في محاولةٍ للتوفيقِ والانسجامِ بينَ ما قد يُظَنُّ من خطأٍ في إعرابِ ألفاظِ بعضِ التراكيبِ العربيةِ الفصيحةِ – والتي لا ريبَ في صحّتِها – وبين هذه القواعدِ النحويةِ والصرفيةِ، ومحاولة تفسيرِ مجيئِها على هذا النظمِ»[٤].

---

(١) المغني: ٢/ ٧٥٥.

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير. ينظر: شعره: ١٦٩. وروايته فيه: «وَلَا سَابِقًا»، بالنصب، ولا شاهدَ فيه حينئذٍ. ووردت روايته بالجرّ منسوبًا إلى زهير في الكتاب: ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، والإنصاف: ١/ ١٩١، وشرح المفصّل: ٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦، وتخليص الشواهد: ٥١٢، والمقاصد النحوية: ٢/ ٧٤٥، ٣/ ١٢٨٠، والخزانة: ٩/ ١٠٢. ويُنسب لصِرْمَة الأنصاري في الكتاب: ١/ ٣٠٦، والإنصاف: ١/ ١٩١، وشرح المفصّل: ٧/ ٥٦، والخزانة: ٨/ ٤٩٤، ٩/ ١٠٢، ولعبد الله بن رواحة في الخزانة: ٩/ ١٠٢.

(٣) لمزيدٍ من التعريفات الأخرى للحمل على التوهّم في اصطلاح النحويّين ينظر: أسس علم اللغة: ١٤١، والتوهّم: دراسة في كتاب سيبويه: ٧٦، وأثر التوهّم في توجيه القراءة القرآنية: ١١، والحمل على التوهّم في القراءات القرآنية: ٧، وظاهرة التوهّم في اللغة العربية: ٩، والتوهّم في النحو العربي: ٧، ومعجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية: ٢١٣.

(٤) التوهّم عند النحاة: ٣٠.

وعرّفه د. السَّيِّد رزق الطويل بأنه: «لونٌ من التفسيرِ لبعضِ الظواهرِ اللغويةِ التي تعجزُ أقيسةُ النحويّين والصرفيّين عن استيعابِها، وإخضاعِها لقواعدِهم»(١).

وعرّفه د. علي خلف الهروط بأنه: «بناءُ قاعدةٍ على أمرٍ مُتَخَيَّلٍ مُتَوَهَّمٍ»(٢).

وعرّفه د. محمد عبدو فلفل بأنه: «حملُ الكلامِ على وجهٍ قُدِّرَ أنه عليه؛ تعليلًا للظاهرةِ، أو تخريجًا للنصِّ وتأويلًا على وجهِ التقديرِ»(٣).

وعرّفه د. رمضان خميس القسطاوي بأنه: «تخيُّلُ وجودِ عاملٍ مفقودٍ، أو فَقْدِ عاملٍ موجودٍ»(٤).

وعرّفه د. عبد الله نجدي الزنكلوني بأنه: «توهّمُ أن العاملَ الموجودَ معدومٌ، أو توهّمُ أن العاملَ المعدومَ موجودٌ»(٥).

وعرّفه د. خليل الحسّون بأن: «يأتي اللفظُ على نحوٍ مباينٍ لوجهِه الظاهرِ الذي يوافقُ سياقَ الكلامِ؛ لِمَا يتوهّمُه المتكلّمُ من وجودِ عاملٍ، أو عدمِ وجودِه فيما مضى من كلامِه»(٦).

وعرّفه د. محمد سمير اللبدي بأنه: «نوعٌ مِن أنواعِ العطفِ، يبيحُ للمتكلّمِ الخروجَ

---

(١) ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفية: ٧٢.

(٢) ظاهرة التوهّم في النحو العربي: ٢٨٤.

(٣) التوهّم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديمًا وحديثًا: ١٦١.

(٤) الحمل على التوهّم في إعراب القرآن وأثره في المعنى عند أبي حيّان في البحر المحيط: ٧٥٨.

(٥) العطف على التوهّم: دراسة نحوية تحليلية: ٢١٥.

(٦) النحويّون والقرآن: ١٩١.

بالكلامِ في إعرابِه على غيرِ وجهِه الذي يقتضيه الكلامُ؛ توهُّمًا لوجودِ عاملٍ مُتَوَهَّمٍ»[١].

وعرّفته رقية الخزامي بأنه: «علّةٌ مِن عللِ النحويّين، وقاعدةٌ مِن قواعدِ التوجيهِ، حيثُ ينزعُ به بعضُ النحويّين إلى توجيهِ ما جاء على خلافِ القياسِ الصرفيِّ والنحويِّ في الظاهرِ، أو ما يسمّى بـ (أغلاط العرب) عندَ بعضِهم، وهو تخيُّلُ غيرِ العاقلِ عاقلًا، والعكس، وغيرِ الزائدِ زائدًا، وغيرِ المذكورِ مذكورًا، وغيرِ المستعملِ مستعملًا، وغيرِ المضافِ مضافًا»[٢].

ثانيًا: شروط الحَمْل على التوهّم.

للتوهّم شرطٌ لجوازِه، وشرطٌ لحسنِه، أمّا شرطُ جوازِه فهو صحّةُ دخولِ العاملِ المُتَوَهَّمِ، وأمّا شرطُ حسنِه فهو كثرةُ دخولِه هناك؛ ولهذا حَسُنَ قولُ زهيرٍ:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[٣]

وقولُ الآخرِ:

مَا الحَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطَلٍ ... إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالحَقِّ غَلَّابَا[٤]

ولم يَحْسُنْ قولُ الآخرِ:

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرَبٍ فِيْهِمُ ... وَلَا مُنْمِشٍ فِيْهِمُ مُنَمِّلِ[٥]

(١) معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٤٦.

(٢) التوهّم ومظانّه في اللغة العربية: ٦٠١.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) البيت من البسيط، ولم أقف على قائله. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل: ١/ ٣٨٦، والتذييل والتكميل: ٤/ ٣١٦، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٦٩، والهمع: ٥/ ٢٧٩، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٤٩.

(٥) البيت من المتقارب، ولم أقف على قائله. وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة: ١٣/ ٢١ (نمس)، وشرح التسهيل: ١/ ٣٨٦، واللسان: ٦/ ٢٤٤ (نمس)، و ٦/ ٣٦٠ (نمش)، والهمع: ٥/ ٢٧٩، وشرح شواهد المغني: ٢/ ٨٦٩، وشرح أبيات المغني: ٧/ ٥٠.

وذلك لقلّة دخول الباء على خبر (كان)، بخلاف خبرَي (ليس) و (ما)[١].

ويُشترط في العطف على التوهّم اتّحادُ المعنى بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه[٢].

ثالثًا: صور الحَمْل على التوهّم.

للحمل على التوهّم صورٌ كثيرةٌ[٣]، منها:

(أ) الحمل على المراد من الكلام، لا على الموجود من العوامل والألفاظ.

ومن أمثلتها: قراءة ابن عبّاس: ﴿إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلِ يُسْحَبُونَ﴾[٤]، بجرّ (السلاسل)[٥]، عطفًا على (الأعناق)، والتقدير: إذ أعناقُهم في الأغلالِ والسلاسلِ، فعطف على المراد من الكلام، لا على ترتيب اللفظ وتوهّم جرّ (الأغلال)[٦].

(ب) الحمل على توهّم وجود عامل غير موجود.

ومن أمثلتها: توهّم وجود الباء في المعطوف على خبر (ما) الحجازية في قول الشاعر:

مَـا الحَـازِمُ الشَّـهْمُ مِقْـدَامًا وَلَا بَطَـلٍ إِنْ لَـمْ يَكُـنْ لِلْهَـوَى بِـالحَقِّ غَلَّابَـا[٧]

بجرّ (بَطَل) على توهّم وجود الباء في خبر ما (مِقْدَامًا).

(ج) توهّم سقوط عامل موجود.

ومن أمثلتها: توهّم سقوط الباء من خبر (ليس) في قول الشاعر:

---

(١) ينظر: المغني: ٢/ ٥٢٩. وينظر: الهمع: ٥/ ٢٧٨-٢٧٩، والإتقان في علوم القرآن: ٤/ ١٣٢٨، وحاشية الصبّان: ٣/ ١٣١.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٢.

(٣) ينظر: الحمل على التوهّم في إعراب القرآن وأثره في المعنى عند أبي حيّان في البحر المحيط: ٧٥٨-٧٦٠.

(٤) الآية (٧١) من سورة غافر.

(٥) وقراءة الجماعة: ﴿وَٱلسَّلَٰسِلُ﴾، برفع (السلاسل) عطفًا على (الأغلال). ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ١١، وجامع البيان: ٢٠/ ٣٦٣، والكشّاف: ٥/ ٣٦٠، والمحرّر الوجيز: ٧/ ٤٥٦، والبحر المحيط: ٧/ ٤٥٤.

(٦) ينظر: المحرّر الوجيز: ٧/ ٤٥٦.

(٧) سبق تخريجه.

مُعَـــاوِيَ إِنَّنَـــا بَشَـــرٌ فَأَسْـــجِحْ فَلَسْـــنَا بِالجِبَـــالِ وَلَا الحَدِيْـــدَا[١]

بنصب (الحديدَا) على توهّم سقوط الباء من خبر ليس (بالجبال).

(د) توهّم النطق بعامل بدل عامل.

ومن أمثلتها: قراءة ابن السَّمَيْفَع: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِيْنَ ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[٢]، (الذين) بلفظ الجمع، و (استوقد) بالإفراد[٣]، حيث أُفرد الضمير في (استوقد) حملًا على توهّم النطق بـ (مَن) بدلًا مِن (الذين)[٤].

وقد ارتضى بعض العلماء تسمية (الحمل على التوهّم) إذا وقع في القرآن بـ (العطف على المعنى)؛ وذلك تأدُّبًا مع كلام الله[٥]. قال السمين الحلبي: «لا أحبُّ هذا اللفظَ مستعملًا في القرآن، فلا يُقال: جزمٌ على التوهّم؛ لقبحه لفظًا»[٦]. وقال أيضًا: «... وكذا يقولون: تَوَهَّمَ وجودَ الباءِ فجَرَّ، وفي العبارةِ بالنسبةِ إلى القرآنِ سوءُ أدبٍ، ولكنهم لم يقصدوا ذلك، حَاشَ

(١) البيت من الوافر، وهو لعُقَيْبَة (أو عُقْبَة) بن هُبَيْرَة الأسـديّ في الكتاب: ١/ ٦٧، والعقد الفريد: ١/ ٥٠، ٦/ ١٦٨، والإنصـاف: ١/ ٣٣٢، واللسـان: ٥/ ٣٨٩ (غمز)، وشـرح شـواهد المغني: ٢/ ٨٧٠، والخزانة: ٢/ ٢٦٠. ويُنسـب لعمر بن أبي ربيعة في الأزمنة والأمكنة: ٢/ ٣١٧. ويُنسـب لعبد الله بن الزَّبير الأسـديّ. ينظر: ملحق شعره: ١٤٥، والخزانة: ٢/ ٢٦٠. ويروى: «ولا الحديدِ»، بالجرّ، ولا شاهدَ فيه حينئذٍ.

(٢) من الآية (١٧) من سورة البقرة.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٢١١، والدرّ المصـون: ١/ ١٥٩، وحاشـية الشـهاب على تفسـير البيضـاوي: ١/ ٣٦٧، وروح المعاني: ١/ ١٦٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٢١١، والدرّ المصون: ١/ ١٥٩، وروح المعاني: ١/ ١٦٤.

(٥) ينـظـر: الإتقـان: ٤/ ١٣٣٠، والـخـزانـة: ٤/ ١٥٨، وروح الـمـعـاني: ٦/ ١٥٩، ٩/ ٢٩، ١٢/ ٩٨، ٢٨/ ١١٧، والنحويّون والقرآن: ١٩١.

(٦) الدرّ المصون: ١٠/ ٣٤٥.

للهِ!»[١]. وقال ابن هشام: «ويُسمّى (العطف على المعنى)، ويُقال له في غير القرآن: (العطف على التوهّم)»[٢]. وقال السيوطي: «وإذا وقع ذلك في القرآن عُبِّرَ عنه بـ(العطف على المعنى)؛ لا (التوهّم)؛ أدبًا»[٣].

وإنه لمن تمام الفائدة أن أتحدّث عن موقف النحويّين القدامى والمحدثين من ظاهرة (الحمل على التوهّم)، لكني عدلت عن ذلك؛ لأن هناك من الباحثين مَن أشبع هذا الموضوع بحثًا بما لا مزيدَ عليه[٤].

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٢.

(٢) المغني: ٢/ ٤٧٢.

(٣) الهمع: ٥/ ٢٨٠.

(٤) ينظر - على سبيل المثال -: الحمل على التوهّم بين القدامى والمحدثين وتقارض المصطلحات: ٥١٧-٥٢٧، والحمل على التوهّم في القراءات القرآنية: ٩-١٨، ٣٦-٦٢، والعطف على التوهّم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد: ٣٣٦-٣٤٤، وظاهرة التوهّم وأثرها في التطوّر النحوي والصرفي: ٥٢-٧٧، وظاهرة العطف على التوهّم بين السماع والقياس: ٧١-٧٨.

المبحث الأوّل:

التوجيه بالحَمْل على التوهّم في باب العطف.

ورد التوجيه بالحمل على التوهّم في باب (عطف النسق) أكثر من غيره من أبواب النحو؛ وذلك «لأن اختلاف الإعراب بين المتعاطفَين بابٌ واسعٌ للتأويلات والتخريجات، ومنها الحمل على التوهّم»(١).

وقد جاء العطف على التوهّم في أنواع الإعراب الأربعة: الجرّ، والجزم، والرفع اسمًا والنصب اسمًا وفعلًا، كما وقع في المركّبات(٢)، أمّا المجرور فنحو: ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ، وقول زهير:

بَـدَا لِـيَ أَنِّـي لَسْـتُ مُـدْرِكَ مَـا مَضَـى وَلَا سَـابِقٍ شَـيْئًا إِذَا كَـانَ جَائِيَـا(٣)

على توهّم دخول الباء في خبر (ليس).

وأمّا المرفوع اسمًا فمنه ما حكاه سيبويه عن بعض العرب في قوله:«واعلمْ أن ناسًا منَ العربِ يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداءِ، فيُرى أنه قال: هم، كما قال:

... ... وَلَا سَـابِقٍ شَـيْئًا إِذَا كَـانَ جَائِيَـا»(٤).

أي: على توهّم أنه قال: هم.

---

(١) الحمل على التوهّم في إعراب القرآن وأثره في المعنى عند أبي حيّان في البحر المحيط: ٧٦٠.

(٢) ينظر: المغني: ٢/ ٥٢٩-٥٣٣، والهمع: ٥/ ٢٧٩-٢٨٠، والإتقان: ٤/ ١٣٢٨-١٣٢٩.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) الكتاب: ٢/ ١٥٥. وينظر: المغني: ٢/ ٥٣١، والهمع: ٥/ ٢٧٩.

وأمّا المنصوب اسمًا فقال به الزمخشريُّ[١] في قراءة حمزة، وابن عامر، وحفص[٢]: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾[٣]، على معنى: ووهبْنا له إسحاقَ، ومِن وراءِ إسحاقَ يعقوبَ. ومنه: قوله تعالى: ﴿وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ﴾[٤]، قال بعضُهم[٥]: إنه عطفٌ على معنى ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾[٦]، وهو إنّا خلقنا الكواكبَ في السماءِ الدنيا زينةً للسماءِ.

وأمّا المنصوب فعلًا فكقراءة بعضهم[٧]: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾[٨]، حملًا على

(١) ينظر: الكشّاف: ٣/ ٢١٦. وينظر: المغني: ٢/ ٥٣١، والهمع: ٥/ ٢٧٩، والبرهان: ٤/ ١١٢، والإتقان: ٤/ ١٣٢٨-١٣٢٩.

(٢) بنصب ﴿يَعْقُوبَ﴾، وقرأ الباقون برفعه. وروى أبو بكر عن عاصم الرفع. ينظر: السبعة: ٣٣٨، وإعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٩٣، والمبسوط: ٢٤١، وحجّة القراءات: ٣٤٧، والكشف: ١/ ٥٣٤، والنشر: ٢/ ٢٩٠.

(٣) من الآية (٧١) من سورة هود.

(٤) الآية (٨) من سورة الصافّات.

(٥) ينظر: المغني: ٢/ ٥٣١-٥٣٢، والبرهان: ٤/ ١١٢-١١٣، والإتقان: ٤/ ١٣٢٩.

(٦) الآية (٦) من سورة الصافّات.

(٧) زعم هارون بن موسى أنه رآها هكذا في بعض المصاحف، والمشهور في قراءتها: ﴿فَيُدْهِنُون﴾. ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٦، والكشّاف: ٦/ ١٨١-١٨٢، ومفاتيح الغيب: ٣٠/ ٨٣، والبحر المحيط: ٨/ ٣٠٤، والفريد: ٤/ ٥٠٥.

(٨) الآية (٩) من سورة القلم.

معنى: ودّوا أن تدهنَ[١]. وكقراءة حفص[٢]: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ . أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[٣]، عطف على معنى ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ﴾، وهو: لعلّي أنْ أبلغَ؛ لأن خبر (لعلّ) يقترن بـ (أنْ) كثيرًا[٤].

وأمّا المجزوم فقال به الخليلُ وسيبويهِ[٥] في قراءة غير أبي عمرو[٦]: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[٧]، على معنى: تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط، أي: أصدّقْ وأكنْ.

وقال به الفارسيُّ[٨] في قراءة قُنبل[٩]: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ﴾[١٠]، على معنى: تشبيه

---

(١) ينظر: المغني: ٢/ ٥٣٢، والهمع: ٥/ ٢٧٩، والإتقان: ٤/ ١٣٢٩.

(٢) بنصب ﴿فَأَطَّلِعَ﴾، وهي قراءة حفص عن عاصم. وقرأ الباقون: ﴿فَأَطَّلِعُ﴾، بالرفع عطفًا على (أبلغُ). ينظر: السبعة: ٥٧٠، ومعاني القراءات: ٢/ ٣٤٦، والحجّة في القراءات السبع: ٣١٥، والمبسوط: ٣٩٠، وحجّة القراءات: ٦٣١، والكشف: ٢/ ٢٤٤.

(٣) من الآيتين (٣٦، ٣٧) من سورة غافر.

(٤) ينظر: المغني: ٢/ ٥٣٢، والبرهان: ٤/ ١١٢، والإتقان: ٤/ ١٣٢٩.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٠٠-١٠١. وينظر: المغني: ٢/ ٥٢٩، والبرهان: ٤/ ١١١-١١٢، والإتقان: ٤/ ١٣٢٨.

(٦) قرأ أبو عمرو بنصب الفعل: ﴿وَأَكُوْنَ﴾، وقرأ الباقون بجزمه. ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ١٦٠، وجامع البيان: ٢٢/ ٦٧٣، والسبعة: ٦٣٧، وإعراب القرآن للنحّاس: ٤/ ٤٣٦-٤٣٧، ومعاني القراءات: ٣/ ٧١، والحجّة في القراءات السبع: ٣٤٦.

(٧) الآية (١٠) من سورة المنافقون.

(٨) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٤/ ٤٤٨-٤٤٩. وينظر: المغني: ٢/ ٥٣٠، والهمع: ٥/ ٢٧٩-٢٨٠، والإتقان: ٤/ ١٣٢٨.

(٩) بإثبات الياء في ﴿يَتَّقِي﴾ وصلًا ووقفًا، وقرأ الباقون بحذفها فيهما. ينظر: السبعة: ٣٥١، ومعاني القراءات: ٢/ ٥٠، وحجّة القراءات: ٣٦٤-٣٦٥، والمحرّر الوجيز: ٥/ ١٤٤، والتبيان: ٢/ ٧٤٤، والإتحاف: ٢/ ١٥٣.

(١٠) الآية (٩٠) من سورة يوسف.

(مَن) الموصولة بالشرطية.

وأمّا المركّبات فقيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾[1]: إنه على تقدير: ليبشّرَكم وليذيقَكم[2]. وقيل في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾[3]: إنه على معنى: أرأيتَ كالذي حاجّ، أو كالذي مرّ[4]؟

وقد بلغ عدد المواضع التي ورد فيها التوجيه بالحمل على التوّهم في باب العطف في كتاب (الدرّ المصون) ستّةَ عشرَ موضعًا، ودونك بيانها[5]:

الموضع الأوّل: قال تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾[6].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه تعالى: ﴿أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ﴾، (جنّاتٍ): اسمُ (أنّ)، و (لهم): خبرٌ مقدّمٌ، ولا يجوزُ تقديمُ خبرِ (أنّ) وأخواتِها إلّا ظرفًا، أو حرفَ جرٍّ، و (أنّ) وما في حَيِّزِها في محلِّ جرٍّ عندَ الخليلِ والكسائيِّ، ونصبٍ عندَ سيبويهِ والفرّاءِ؛ لأن الأصلَ: وبشّر الذين آمنوا بأنّ لهم، فحُذف حرفُ الجرِّ معَ (أنّ)، وهو حذفٌ مطّردٌ معَها، ومعَ (أنْ) الناصبةِ للمضارعِ، بشرطِ أمنِ اللبسِ؛ بسببِ طولِهما بالصلةِ، فلمّا حُذف حرفُ الجرِّ جرى الخلافُ

---

(١) من الآية (٤٦) من سورة الروم.

(٢) ينظر: المغني: ٢/ ٥٣٢، والإتقان: ٤/ ١٣٢٩.

(٣) من الآية (٢٥٩) من سورة البقرة.

(٤) ينظر: المغني: ٢/ ٥٣٢، والبرهان: ٤/ ١١٢.

(٥) نصوص السمين الحلبي التي نصّ فيها على التوهّم طويلةٌ جدًّا في أغلب المواضع؛ لذا حاولت اختصارها قدر الإمكان مع الإحالة إلى موضع النصّ كاملًا.

(٦) من الآية (٢٥) من سورة البقرة.

المذكورُ، فالخليلُ والكسائيُّ يقولان: كأنّ الحرفَ موجودٌ، فالجرُّ باقٍ، واستدلّ الأخفشُ لهما بقولِ الشاعرِ:

وَمَـــا زُرْتُ لَيْلَـــى أَنْ تَكُـــونَ حَبِيبَـــةً إِلَـــيَّ، وَلَا دَيْـــنٍ بِهَـــا أَنَـــا طَالِبُـــهْ[1]

فعطفُ (دَيْنٍ) بالجرِّ على محلِّ (أنْ تكونَ) يُبَيِّنُ كونَها مجرورةً. قيل: ويحتملُ أن يكونَ من بابِ عطفِ التوهّمِ، فلا دليلَ فيه.

والفرّاءُ وسيبويهِ يقولان: وجدناهم إذا حذفوا حرفَ الجرِّ نصبوا، كقولِه:

تَمُـــرُّونَ الـــدِّيَارَ وَلَـــمْ تَعُوجُـــوا كَلَامُكُـــمُ عَلَـــيَّ إِذَنْ حَـــرَامُ[2]

أي: بالديارِ. ولا يجوزُ الجرُّ إلّا في نادرِ شعرٍ، كقولِه:

إِذَا قِيـــلَ: أَيُّ النَّـــاسِ شَـــرُّ قَبِيلَـــةٍ؟ أَشَـــارَتْ كُلَيـــبٍ بِـــالأَكُفِّ الأَصَـــابِعُ[3]

أي: إلى كُلَيبٍ. وقولِ الآخرِ:

... ... حَتَّـــى تَبَـــذَّخَ فَـــارْتَقَى الأَعْـــلَامِ[4]

أي: إلى الأعلامِ»[5].

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق. ينظر: شرح ديوانه: ١/ ١٤٣. وفيه: «سَلْمَى» مكان «لَيْلَى».

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير. ينظر: ديوانه: ١/ ٢٧٨. ورواية صدره في الديوان: أَتَمْضُونَ الرُّسُومَ وَلَا تُحَيَّا؟

(٣) البيت من الطويل، وهو للفرزدق. ينظر: شرح ديوانه: ٢/ ٧٣.

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره: وَكَرِيمَةٍ مِنْ آلِ قَيسَ أَلَفْتُهُ

ولم أقف على قائله. وهو بلا نسبة في شرح التسهيل: ٢/ ١٥١، واللسان: ٩/ ٩ (ألف)، والتذييل والتكميل: ٧/ ١٦، وشرح ابن عقيل: ٢/ ٣٩، والمقاصد النحوية: ٣/ ١٢٧١، وشرح الأشموني: ٣/ ٣٤١، والهمع: ٤/ ٢٢١.

(٥) الدرّ المصون: ١/ ٢١١-٢١٣.

دراسة المسألة:

اختلف العلماء في محلّ جملة (أنّ لهم جنّاتٍ) على ثلاثة أقوال:

الأوّل: أنها في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والتقدير: وبشّر الذين آمنوا بأنّ لهم جنّاتٍ[(١)]. وهذا مذهب الكسائي[(٢)]، وسيبويه[(٣)]، وجماعة من البصريّين[(٤)]، وقوّاه السيرافي[(٥)].

قال سيبويه: «وسألتُ الخليلَ عن قولِه - جلّ ذكرُه -: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ﴾، فقال: إنّما هو على حذفِ اللامِ، كأنه قال: ولأنّ هذه أمّتُكم أمّةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتّقون. وقال: ونظيرُها: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾؛ لأنه إنّما هو: لذلك فليعبدوا. فإن حذفتَ اللامَ من (أنْ) فهو نصبٌ، كما أنك لو حذفتَ اللامَ من (لإيلاف) كان نصبًا. هذا قولُ الخليلِ... ولو قال إنسانٌ: إن (أنّ) في موضعِ جرٍّ في هذه الأشياءِ، ولكنه حرفٌ كَثُرَ استعمالُه في كلامِهم، فجاز فيه حذفُ الجارِّ... لكان قولًا قويًّا. وله نظائرُ، نحو قولِه: لَاهِ أبوك. والأوّلُ قولُ الخليلِ»[(٦)].

واحتجّ أصحاب هذا القول بأن حرف الجرّ يُحذف مع (أنّ) و (أنْ) كثيرًا؛ لطولهما

---

(١) ينظر: المحرّر الوجيز: ١/ ١٥٠، وروح المعاني: ١/ ٢٠١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ١٤٨، ٢/ ١٧٣، ٢٣٨، وإعراب القرآن للنحّاس: ١/ ٢٠١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٣١، وشرح التسهيل: ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية: ٢/ ٩٦٩، والبحر المحيط: ١/ ٢٥٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٢٨، وشرح الكتاب للرمّاني: ٤/ ١٨٩٠، والمغني: ٢/ ٥٨٠، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٥٠.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ١/ ٢٠١، والجامع لأحكام القرآن: ١/ ٣٥٩.

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٣١، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٩، وتعليق الفرائد: ٥/ ١٦.

(٦) الكتاب: ٣/ ١٢٦-١٢٨.

بالصلة[١]. واستدلّ الأخفشُ[٢] على حذف حرف الجرّ وبقاء عمله بقول الفرزدق:

وَمَـــا زُرْتُ لَيْلَـــى أَنْ تَكُـــونَ حَبِيبَـــةً إِلَـــيَّ وَلَا دَيْـــنٍ بِهَـــا أَنَـــا طَالِبُـــهْ

فعطفُ (دَيْنٍ) بالجرّ على محلّ (أنْ تكونَ) دليلٌ على أن محلَّه جرٌّ.

وذكر السمين الحلبيّ توجيهًا آخر لجرّ (دَيْنٍ) في البيت، لكن دون عزوٍ، وهو أن يكون جرّ (دَيْنٍ) عطفًا على محلّ (أنْ تكونَ)، على توهّم دخول حرف الجرّ على (أنْ)، والتقدير: لأنْ تكونَ، وحينئذٍ فلا دليلَ فيه لأصحاب هذا القول[٣].

وممّن حمل هذا الوجه على التوهّم ابنُ السيرافي، فقال: «الشاهُد فيه: أنه جرّ (دَيْنٍ) على أنه توهّم أن اللامَ مذكورةٌ في قولِه: (أنْ تكونَ حبيبةً)، ومعناه: لأنْ تكونَ حبيبةً، فلمّا كان المعنى معنى اللامِ، عطف على الكلامِ الأوّلِ، كأن اللامَ مذكورةٌ»[٤].

وأبو حيّان، قال[٥]: «ولا حجّةَ في هذا البيتِ؛ إذ يحتملُ أن يكونَ في موضعِ نصبٍ، وعُطف على توهّمِ الجرِّ، كما قال:

... لَيسُـــوا مُصْـــلِحِينَ عَشِـــيرَةً وَلَا نَـــــــــــاعِقٍ ... ...[٦]».

---

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٣١، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٩.

(٢) ينظر: الدرّ المصون: ١/ ٢١٢. وينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٥٠، وتخليص الشواهد: ٥١١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٨٩.

(٣) ينظر: الدرّ المصون: ١/ ٢١٢. وينظر: تخليص الشواهد: ٥١٢، وتعليق الفرائد: ٥/ ١٦، والمقاصد النحوية: ٢/ ٩٩٨.

(٤) شرح أبيات سيبويه: ٢/ ١٠٣.

(٥) التذييل والتكميل: ٧/ ١٦.

(٦) البيت من الطويل، وتمامه: مَشَائِيمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِقٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

=

وابنُ هشام، قال: «رووه بخفضِ (دَيْنٍ) عطفًا على محلٍّ (أنْ تكونَ)؛ إذ أصلُه: لأنْ تكونَ، وقد يُجَابُ: بأنه عطفٌ على توهّم دخولِ اللامِ، وقد يُعْتَرَضُ: بأن الحملَ على العطفِ على المحلِّ أظهرُ منَ الحملِ على العطفِ على التوهّمِ، ويُجَابُ: بأن القواعدَ لا تثبتُ بالمحتَملاتِ»(١).

وممّن خرّج جرّ (دَيْنٍ) في البيت على التوّهم أيضًا: ابن عقيل(٢)، وناظر الجيش(٣).

الثاني: أنها في محلّ نصب على نزع الخافض، والمعنى: بشّرهم بأنّ لهم جنّاتٍ، فلمّا سقطت الباء وصل الفعل بنفسه إلى (أنّ)، فنصب(٤). وهذا مذهب الخليل(٥)، والفرّاء(٦). ووهم ابن عقيل فعزاه إلى الكسائي(٧).

وهو للأَخْوَص، أو (الأَحْوَص) الرِّيَاحيّ. ينظر: الكتاب: ١/ ١٦٥، ٣٠٦، والبيان والتبيين: ٢/ ٢٦١، والمؤتلف والمختلف: ٤٩، والإنصاف: ١/ ١٩٣، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٨٩، وشرح المفصّل: ٢/ ٥٢، والخزانة: ٤/ ١٥٨. ونُسب إلى الفرزدق في الكتاب: ٣/ ٢٩، والإنصاف: ١/ ٣٩٥، وليس في شرح ديوانه.

(١) المغني: ٢/ ٥٨١.

(٢) ينظر: المساعد: ١/ ٤٣٠.

(٣) ينظر: تمهيد القواعد: ٤/ ١٧٣٠.

(٤) ينظر: روح المعاني: ١/ ٢٠١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٢٦-١٢٨، وشرحه للسيرافي: ٩/ ٢٣١، وشرحه للرمّاني: ٤/ ١٨٩٠، والتذييل والتكميل: ٧/ ١٦-١٨، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٨، ١٥٠، والمغني: ٢/ ٥٨٠، والهمع: ٥/ ١٢، وحاشية الصبّان: ٢/ ١٣٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٥٨، ١٤٨، ٢٦١، ٣٠٠، ٢/ ١٧٣، ٢٣٨، وشرح التسهيل: ٢/ ١٥٠، والبحر المحيط: ١/ ٢٥٤، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٨، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٧٢.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٨٩.

قال سيبويه: «وسألتُ الخليلَ عن قولِه - جلّ ذكرُه -: ﴿وَأَنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ[١]﴾، فقال: إنّما هو على حذفِ اللامِ، كأنه قال: ولأنّ هذه أمّتُكم أمّةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتّقون[٢]. وقال: ونظيرُها: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾[٣]؛ لأنه إنّما هو: لذلك فليعبدوا. فإن حذفتَ اللامَ من (أنْ) فهو نصبٌ، كما أنك لو حذفتَ اللامَ من (لإيلاف) كان نصبًا. هذا قولُ الخليلِ...»[٤].

واحتجّ الفرّاء بأن العرب تنصب الكلمة مع حذف حرف الجرّ، كقول الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

أي: بالديارِ[٥].

وممّن ذهب إلى هذا القول المبرّد[٦]، والنحّاس[٧]، والواحدي[٨]، وابن عطيّة[٩]،

(١) كذا، والصواب: ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾. الآية (٩٢) من سورة الأنبياء.

(٢) كذا، والصواب: «فاعبدون».

(٣) الآية (١) من سورة قريش.

(٤) الكتاب: ٣/ ١٢٦-١٢٧.

(٥) ينظر: الدرّ المصون: ١/ ٢١٢. وينظر: المقاصد الشافية: ٣/ ١٤٩.

(٦) ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٤٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٣١، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٩.

(٧) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ٢٠١.

(٨) ينظر: التفسير البسيط: ٢/ ٢٦٠.

(٩) ينظر: المحرّر الوجيز: ١/ ١٥٠.

والقرطبي[١]، وابن الحاجب[٢]، وابن مالك[٣]، والرضي[٤]، وابن هشام[٥]، وغيرهم[٦]، وعزاه أبو حيّان وابن هشام إلى أكثر النحويين[٧].

ومن النحويّين مَن عكس ما ذهب إليه الخليل وسيبويه، فعزا الجرّ إلى الخليل، والنصب إلى سيبويه[٨]. قال ابن هشام: «... وأمّا نقلُ جماعةٍ منهم ابنُ مالكٍ أن الخليلَ يرى أن الموضعَ جرٌّ، وأن سيبويه يرى أنه نصبٌ، فسهوٌ!»[٩].

وقال ابن عقيل: «وحكايةُ المصنِّفِ عنِ الخليلِ أنه في موضعِ جرٍّ موافقةٌ لحكايةِ صاحبِ (البسيط) عنه ذلك، والذي في كتابِ سيبويهِ أن الخليلَ قال: (إنه في موضعِ نصبٍ)، ثمّ قال: (ولو قال إنسانٌ: إنّ (أنْ) في موضعِ جرٍّ لكان قولًا قويًّا، والأولى[١٠] قولُ الخليلِ). يعني كونَه

---

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٣٥٩.

(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/ ١٦٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٥٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٢/ ٩٦٩.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ١٧٩، ١٨٢. وينظر: التصريح: ١/ ٣١٣.

(٦) ينظر: رصف المباني: ٢٥٥، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٧٢٩-١٧٣٠، وتعليق الفرائد: ٥/ ١٥، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٧٢.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٧/ ١٥-١٦، والارتشاف: ٤/ ٢٠٩٠، والمغني: ٢/ ٥٨٠.

(٨) ينظر: التبيان: ١/ ٤١، والإيضاح في شرح المفصّل: ٢/ ١٦٠، وشرح التسهيل: ٢/ ١٥٠، وشرح الكافية: ٢/ ٩٦٩، والبحر المحيط: ١/ ٢٥٤، والدرّ المصون: ١/ ٢١١، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٧٢.

(٩) المغني: ٢/ ٥٨٠.

(١٠) كذا، وفي الكتاب: «والأول».

في موضعِ نصبٍ»[١].

وقال الشيخ خالد الأزهري: «وما ذهب إليه الموضِّحُ مِن أن محلَّ (أنّ) و (أنْ) نصبٌ بعدَ الحذفِ هو مذهبُ الخليلِ... فظهر بهذا أن ما نقله ابنُ مالكٍ تبعًا لابنِ العِلْجِ مِن أن الخليلَ يقولُ بالجرِّ سهوٌ!»[٢].

وردّ أبو حيّان على ابن العِلْج وابن مالك نسبتهما الجرّ للخليل والنصب لسيبويه، فقال: «وما ذكره المصنِّفُ وصاحبُ (البسيط) مِن أن مذهبَ الخليلِ أنه بعدَ الحذفِ في موضعِ جرٍّ، وأنه في مذهبِ س في موضعِ نصبٍ - ليس بصحيحٍ؛ بل مذهبُ الخليلِ أنه في موضعِ نصبٍ، وهو منصوصٌ في كتابِ س، قال س في قولِه: (هذا بابٌ آخرُ مِن أنّ):... ولو قال إنسانٌ: إن (أنّ) في موضعِ جرٍّ في هذه الأشياءِ، ولكنه حذف؛ لـمّا كَثُرَ في كلامِهم، فجاز فيه حذفُ الجارِّ... لكان قولًا قويًّا... والأوّلُ قولُ الخليلِ - رحمه اللهُ -. انتهى. فقولُ س: (والأوّلُ)، أي: كونُه في موضعِ نصبٍ، لا في موضعِ جرٍّ، وس إنّما أورد كونَه في موضعِ جرٍّ على سبيلِ أنه لو قيل، ولم يصرّحْ أنه مذهبٌ له، كما صرّح به صاحبُ (البسيط) وهذا المصنِّفُ أنه مذهبُ س»[٣].

وقد وقع أبو حيّان في تفسيره (البحر المحيط)[٤] فيما أخذه على ابن العِلْج وابن مالك من الخطأ في نسبتهما الجرّ للخليل والنصب لسيبويه؛ إذ نسب الجر للخليل والكسائي، والنصب لسيبويه والفرّاء!

---

(١) المساعد: ١/ ٤٣٠.

(٢) التصريح: ١/ ٣١٣.

(٣) التذييل والتكميل: ٧/ ١٦-١٨. وينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠٩٠.

(٤) ينظر: ١/ ٢٥٤.

كما وهّم الشاطبيُّ ابنَ مالكٍ وابنَه بدر الدين هذ النسبة إليهما، فقال: «وعلى كلِّ تقديرٍ، فالقولُ بأنهما في موضعِ نصبٍ هو للخليلِ، والقولُ ببقاء الجرِّ حتمًا أو جوازًا هو قولُ سيبويهِ. وقد عكس ابنُ مالكٍ في (التسهيل) و (شرحه) هذه النسبةَ، فجعل النصبَ لسيبويهِ، والجرَّ للخليلِ، واتّبعه ابنُه في ذلك في شرحِ هذا (النظم)، وذلك وَهْمٌ بلا شكٍّ؛ فالناظمُ لم يلتزمْ واحدًا مِن هذه المذاهبِ، بل تركها في محلِّ النظرِ؛ لقوّةِ أدلّتِها كما تقدّم. وقد فعل ابنُ خروفٍ مثلَ ذلك؛ إذ قال - لـمّا حكى الخلافَ بينَ الخليلِ وسيبويهِ -: (وكلاهما ممكنٌ)»[1].

الثالث: جواز الوجهين، وإليه ذهب الزجّاج[2]، والرمّاني[3]. وعُزي لسيبويه احتمالُ الوجهين[4].

والذي أراه أن جملة (أنّ لهم جنّاتٍ) في محلّ نصب؛ لأمرين:

١- أن بقاء الجرّ بعد حذف عامله قليل، والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل[5].

٢- أن الأصل والأكثر أنه إذا حُذف حرف الجرّ أن لا يبقى له عملٌ البتّةَ، ولا يُضمر، وإنّما يكون إعراب ما حُذف منه الحرفُ على حسب الطالب للموضع، فإن كان الموضع يقتضي رفعًا رُفع الاسمُ، نحو: كفى باللهِ، وكفى اللهُ، وما في الدارِ مِن أحدٍ، وما في الدارِ أحدٌ، وإن كان

---

(١) المقاصد الشافية: ٣/ ١٥٠.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ١٠١، ٢٩٨-٣٠٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٣١، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٩.

(٣) ينظر: شرح الكتاب: ٤/ ١٨٩١.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٩/ ٢٣١، وتخليص الشواهد: ٥١١، وشرح ابن عقيل: ١/ ٤٨٩، والمقاصد الشافية: ٣/ ١٤٩، ١٥٠، والمقاصد النحوية: ٢/ ٩٩٨.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ١٥٠. وينظر: الهمع: ٥/ ١٢.

الموضع يقتضي نصبًا نُصب الاسمُ[١].

الموضع الثاني: قال تعالى: ﴿وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَلِأُحِلَّ لَكُم بَعْضَ ٱلَّذِى حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ۚ وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾[٢].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿وَلِأُحِلَّ﴾، فيه أوجهٌ:

أحدُها: أنه معطوفٌ على معنى (مصدّقًا)؛ إذِ المعنى: جئتُكم لأُصَدِّقَ ما بينَ يديَّ ولأُحِلَّ لكم. ومثلُه منَ الكلامِ: جئتُه معتذرًا إليه ولأجتلبَ رضاه، أي: جئتُ لأعتذرَ ولأجتلبَ، كذا قال الواحديُّ[٣]، وفيه نظرٌ؛ لأن المعطوفَ عليه حالٌ، وهذا تعليلٌ.

قال الشيخُ[٤] - بعدَ أن ذكر هذا الوجهَ -: وهذا هو العطفُ على التوهّمِ، وليس هذا منه؛ لأن معقوليّةَ الحالِ مخالفةٌ لمعقوليّةِ التعليلِ، والعطفُ على التوهّمِ لا بدَّ أن يكونَ المعنى متّحدًا في المعطوفِ والمعطوفِ عليه؛ ألا ترى إلى قولِه: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[٥]، كيف اتّحد المعنى مِن حيثُ الصلاحيةُ لجوابِ التحضيضِ؟ وكذلك قولُه:

تَقِـــيٌّ نَقِـــيٌّ لَـــمْ يُكَثِّـــرْ غَنِيمَـــةً ... بِنَهْكَـــةِ ذِي قُرْبَـــى وَلَا بِحَقَلَّـــدِ[٦]

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٧/ ١٥، وتمهيد القواعد: ٤/ ١٧٢٩-١٧٣٠. وينظر: شرح الكافية: ٢/ ٩٦٩، وتعليق الفرائد: ٥/ ١٥، وحاشية الصبّان: ٢/ ١٣٤.

(٢) الآية (٥٠) من سورة آل عمران.

(٣) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٢٧٩.

(٤) يعني أبا حيّان.

(٥) من الآية (١٠) من سورة المنافقون، والآية بتمامها: ﴿وَأَنفِقُوا۟ مِن مَّا رَزَقْنَـٰكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾.

(٦) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى. ينظر: شعره: ١٩٠.

كيف اتّحد معنى النفيِ في قولِه: (لم يُكَثِّرْ)، وفي قولِه: (ولا بحَقَلَّد)، أي: ليس بمُكَثِّرٍ، ولا بحَقَلَّدٍ؟ وكذلك ما جاء منه[1].

قلتُ: ويمكنُ أن يريدَ هذا القائلُ: أنه معطوفٌ على معنى (مُصَدِّقًا)، أي: بسببِ دلالتِه على علّةٍ محذوفةٍ هي موافقةٌ له في اللفظِ، فنَسَبَ العطفَ على معناه باعتبارِ دلالتِه على العلّةِ المحذوفةِ؛ لأنها تشاركُه في أصلِ معناه، أعني مدلولَ المادّةِ، وإن كانت دلالةُ الحالِ غيرَ دلالةِ العلّةِ.

الثاني: أنه معطوفٌ على علّةٍ مقدّرةٍ، أي: جئتُكم بآيةٍ؛ لأُوَسِّعَ عليكم ولأُحِلَّ، أو لأُخَفِّفَ عنكم ولأُحِلَّ، ونحو ذلك.

الثالث: أنه معمولٌ لفعلٍ مضمرٍ لدلالةِ ما تقدّم عليه، أي: وجئتُكم لأُحِلَّ، فحُذف العاملُ بعدَ الواوِ.

الرابع: أنه متعلّقٌ بقوله: (وأطيعون)، والمعنى: اتّبعوني لأُحِلَّ لكم، وهذا بعيدٌ جدًّا، أو ممتنعٌ.

الخامس: أن يكونَ (ولأُحِلَّ) ردًّا على قولِه: ﴿بِـَٔايَةٍ﴾. قال الزمخشريُّ: ﴿وَلِأُحِلَّ﴾: ردٌّ على قولِه: ﴿بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، أي: جئتُكم بآيةٍ مِن ربّكم ولأُحِلَّ[2].

قال الشيخُ: ولا يستقيمُ أن يكونَ (ولأُحِلَّ لكم) ردًّا على (بآيةٍ)؛ لأن (بآيةٍ) في موضعِ حالٍ، و (لأُحِلَّ) تعليلٌ، ولا يصحُّ عطفُ التعليلِ على الحالِ؛ لأن العطفَ بالحرفِ المُشَرِّكِ في الحكمِ يُوجِبُ التشريكَ في جنسِ المعطوفِ عليه، فإن عطفتَ على مصدرٍ، أو مفعولٍ به، أو ظرفٍ، أو حالٍ، أو تعليلٍ، أو غيرِ ذلك، شاركه في ذلك المعطوفِ[3].

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١.

(٢) الكشّاف: ١/ ٥٦٠.

(٣) البحر المحيط: ٢/ ٤٩١.

قلتُ: ويُحْتَمَلُ أن يكونَ جوابُه ما تقدّم مِن أنه أراد ردًّا على (بآيةٍ) مِن حيثُ دلالتُها على عاملٍ مقدّرٍ»[١].

دراسة المسألة:

في إعراب (ولأُحِلَّ) ثمانيةُ أوجهٍ:

الأوّل: أنه معطوفٌ على معنى (مصدّقًا)، والمعنى: جئتُكم لأُصَدِّقَ ما بين يديَّ من التوراة، ولأُحِلَّ لكم، كما تقول: جئتُه معتذرًا إليه ولأجتلبَ رضاه[٢]. وهذا هو العطف على التوهّم كما قال أبو حيّان، وإليه ذهب الواحديُّ[٣]، ونظّر له بقولك: جئتُه معتذرًا إليه ولأجتلبَ رضاه.

واعترض أبو حيّان على الواحدي – وإن لم يصرّح باسمه – بأن توجيهه هذا ينطبق على العطف على التوهّم، لكنه لم يوافقه في حمل هذه الآية على العطف على التوهّم؛ محتجًّا بأن معقوليّةَ الحالِ مخالفةٌ لمعقوليّةِ التعليلِ، أمّا العطفُ على التوهّمِ فلا بدَّ أن يكون المعنى متّحدًا في المعطوف والمعطوف عليه، ثمّ ذكر شاهدين لاتّحاد المعنى بين المعطوف والمعطوف عليه[٤].

كما اعترض عليه تلميذه السمين الحلبي، ولم يرتضِ حمله الآية على العطف على التوهّم؛ وحجّته أن المعطوف (ولأُحِلَّ) تعليل، والمعطوف عليه (مصدّقًا) حال، ولا يُعطف التعليل على الحال[٥].

---

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٢-٢٠٣.

(٢) ينظر: الفريد: ١/ ٥٧٧، والبحر المحيط: ٢/ ٤٩١، وتفسير أبي السعود: ٢/ ٤٠. وينظر: روح المعاني: ٣/ ١٧١.

(٣) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٢٧٩. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٢، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٢٥٢.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٣-٢٠٣.

(٥) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٢.

ثم حاول السمين الحلبي أن يلتمس وجهًا لحمل الآية على العطف على التوهّم، فقال: «قلتُ: ويمكنُ أن يريدَ هذا القائلُ: أنه معطوفٌ على معنى (مُصَدِّقًا)، أي: بسببِ دلالتِه على علّةٍ محذوفةٍ هي موافقةٌ له في اللفظِ، فنَسَبَ العطفَ على معناه باعتبارِ دلالتِه على العلّةِ المحذوفةِ؛ لأنها تشاركُه في أصل معناه، أعني مدلولَ المادّةِ، وإن كانت دلالةُ الحالِ غيرَ دلالةِ العلّةِ»(١).

ومثله فعل الشهاب الخفاجي، فقال: «وعطفُه على (مصدّقًا)؛ لتأويلِه بما يجعلُهما مِن بابٍ واحدٍ، وإن كان الأوّلُ حالًا، والثاني مفعولًا(٢) له»(٣).

وممّن ذهب إلى حمل الآية على العطف على التوهّم: عبد القاهر الجرجاني(٤)، والباقولي(٥)، والطبرسي(٦)، والبيضاوي(٧).

الثاني: أنه معطوفٌ على فعلٍ مقدّرٍ دلّ عليه معنى الكلام، تقديره: جئتُكم بآيةٍ؛ لأُوَسِّعَ عليكم ولأُحِلَّ لكم، أو لأُخَفِّفَ عنكم ولأُحِلَّ لكم، أو لأُبَيِّنَ لكم ولأُحِلَّ، أو نحو ذلك(٨). وممّن

---

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٣.

(٢) في حاشية الشهاب: «مفعول»، والصواب ما أثبتّه.

(٣) حاشية الشهاب: ٣/ ٢٨. وينظر: روح المعاني: ٣/ ١٧١.

(٤) ينظر: دَرْج الدرر في تفسير الآي والسور: ٢/ ٤٨٨.

(٥) ينظر: إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج: ١/ ٢٤.

(٦) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٢/ ٢٤٣.

(٧) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ١/ ١٨.

(٨) ينظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل: ١/ ٢٥٧، والدرّ المصون: ٣/ ٢٠٣، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٢٥٢.

قال بهذا الباقولي في قولٍ ثانٍ له[١]، وأبو البركات بن الأنباري[٢]، وأبو البقاء العكبري[٣]، والمنتجب الهمذاني[٤].

الثالث: أنه معمولٌ لفعلٍ مضمرٍ بعد الواو؛ لدلالةِ ما تقدّم عليه، أي: وجئتُكم لأُحِلَّ لكم، فحُذف العاملُ بعد الواو[٥]. وممّن قال بهذا البيضاوي في توجيه ثانٍ له[٦]، وأبو السعود[٧].

الرابع: أنه متعلّقٌ بقوله: (وأطيعون)، والمعنى: واتّبعوني لأُحِلَّ لكم. وقد استبعد أبو حيان هذا الوجه[٨]، كما حكم عليه تلميذه السمين الحلبي[٩] وابن عادل الدمشقي[١٠] بالبعد، أو الامتناع.

الخامس: أن يكون (ولأُحِلَّ) معطوفًا على قوله: (بآيةٍ مِن ربِّكم)، أي: جئتُكم بآيةٍ من ربِّكم، ولأُحِلَّ لكم[١١]. وإليه ذهب الزمخشريُّ[١٢].

---

(١) ينظر: كشف المشكلات وإيضاح المعضلات: ١/ ٢٣٢.

(٢) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٢٠٥.

(٣) ينظر: التبيان: ١/ ٢٦٤. وينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١.

(٤) ينظر: الفريد: ١/ ٥٧٦.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١، والدرّ المصون: ٣/ ٢٠٣، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٢٥٢، وروح المعاني: ٣/ ١٧١.

(٦) ينظر: أنوار التنزيل: ١/ ١٨.

(٧) ينظر: تفسير أبي السعود: ٢/ ٤٠.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١.

(٩) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٣.

(١٠) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٢٥٢.

(١١) ينظر: الفريد: ١/ ٥٧٦-٥٧٧، وتفسير أبي السعود: ٢/ ٤٠، وروح المعاني: ٣/ ١٧١.

(١٢) ينظر: الكشّاف: ١/ ٥٦٠. وينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١، والدرّ المصون: ٣/ ٢٠٢، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٢٥٢.

واعترض أبو حيّان على الزمخشري في توجيهه هذا بأن (بآيةٍ) في موضع حالٍ، و (لأُحِلَّ) تعليلٌ، ولا يصحّ عطفُ التعليل على الحال؛ لأن العطفَ بالحرف المشترك في الحكم يُوجب التشريكَ في جنس المعطوف عليه، فإن عطفتَ على مصدرٍ، أو مفعولٍ به، أو ظرفٍ، أو حالٍ، أو تعليلٍ، أو غيرِ ذلك، شاركه في ذلك المعطوف[١].

وأجاب السمين الحلبي عن اعتراض شيخه أبي حيّان على الزمخشري، فقال: «قلتُ: ويُحْتَمَلُ أن يكونَ جوابُه ما تقدّم مِن أنه أراد ردًّا على (بآيةٍ) مِن حيثُ دلالتُها على عاملٍ مقدّرٍ»[٢].

قال الشهاب الخفاجي: «فلا يردُ أنه لا يصحُّ عطفُ المفعولِ له على المفعولِ به»[٣]. ومثله قال الآلوسي[٤].

وممّن قال بهذا الوجه: البيضاوي في توجيه ثالثٍ له[٥]، والطاهر بن عاشور[٦].

السادس: أن اللام في (ولأُحِلَّ) صلةٌ لفعلٍ مضمرٍ متأخّرٍ، أي: ولأُحِلَّ لكم جئتُكم. وممّن قال بهذا النحّاس[٧]، وأبو بكر الأنباري[٨]، والقرطبي[٩].

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٤٩١.

(٢) الدرّ المصون: ٣/ ٢٠٣.

(٣) حاشية الشهاب: ٣/ ٢٨.

(٤) روح المعاني: ٣/ ١٧١.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل: ١/ ١٨.

(٦) ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ٣/ ٢٥٣.

(٧) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ٣٨٠.

(٨) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٢٧٩.

(٩) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ١٤٧.

السابع: أنه معطوفٌ على (رسولًا) وما بعده من الأحوال، وإليه ذهب الطاهر بن عاشور في قولٍ ثانٍ له، وعلّل لهذا الوجه بأن «الحالَ تشبهُ العلّةَ؛ إذ هي قيدٌ لعاملِها، فإذا كان التقييدُ على معنى التعليلِ شابَه المفعولَ لأجلِه، وشابَه المجرورَ بلامِ التعليلِ، فصحّ أن يُعْطَفَ عليها مجرورٌ بلامِ التعليلِ»(١).

الثامن: أن تكون الواو في (ولأُحِلَّ) زائدة(٢)، وإليه ذهب الفرّاء(٣). والقول بزيادة الواو هنا يُزيل الإشكالَ في الآية، لكنه يُخرجها من باب العطف.

وأسهل هذه الأوجه - في نظري - وأقربها للمعنى، هو أن يكون (لأُحِلَّ) معطوفًا على فعلٍ مقدَّرٍ دلّ عليه معنى الكلام، تقديره: جئتُكم بآيةٍ؛ لأُخَفِّفَ عنكم ولأُحِلَّ لكم، أو نحو ذلك.

الموضع الثالث: قال تعالى: ﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا۟ بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ وَشَهِدُوٓا۟ أَنَّ ٱلرَّسُولَ حَقٌّ﴾(٤).

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿وَشَهِدُوٓاْ﴾، في هذه الجملةِ ثلاثةُ أوجهٍ:

أحدُها: أنها معطوفةٌ على (كفروا)، و (كفروا) في محلِّ نصبٍ نعتًا لـ (قومًا)، أي: كيف

---

(١) تفسير التحرير والتنوير: ٣/ ٢٥٣.

(٢) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٢٣٢، والبيان: ١/ ٢٠٥، وغرائب التفسير: ١/ ٢٥٧.

هناك خلافٌ مشهورٌ في القول بزيادة الواو، فالبصريّون يمنعونه، والكوفيّون، والأخفش والمبرّد وابن بَرْهَان من البصريّين يجيزونه. ينظر تفصيل القول في هذه المسألة في: الإنصاف: ٢/ ٤٥٦-٤٦٢، والجنى: ١٦٤-١٦٦، والمغني: ١/ ٤٠٠-٤٠١.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢١٦.

(٤) من الآية (٨٦) من سورة آل عمران.

يهدي مَن جمع بين هذين الأمرين؟ وإلى هذا ذهب ابنُ عطيّةَ[١]، والحَوْفيُّ، وأبو البقاء[٢]...

الثاني: أنها في محلِّ نصبٍ على الحالِ من واوِ (كفروا)، والعاملُ فيها الرافعُ لصاحبِها، و (قد) مضمرةٌ معَها على رأيٍ، أي: كفروا وقد شهدوا. وإليه ذهب جماعةٌ كالزمخشريِّ[٣]، وأبي البقاءِ[٤]، وغيرِهما...

الثالث: أن يكونَ معطوفًا على (إيمانهم)؛ لِمَا تضمّنه منَ الانحلالِ لجملةٍ فعليةٍ؛ إذِ التقديرُ: بعدَ أن آمنوا وشَهِدُوا. وإلى هذا ذهب جماعةٌ. قال الزمخشريُّ: أن يُعْطَفَ على ما في (إيمانهم) مِن معنى الفعلِ؛ لأن معناه: بعدَ أن آمنوا، كقولِه تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[٥]، وقولِه:

مَشَائِيْمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[٦]

انتهى[٧].

وجهُ تنظيرِه ذلك بالآيةِ والبيتِ تَوَهَّمُ وجودِ ما يُسَوِّغُ العطفَ عليه في الجملةِ، كذا يقولُ النحاةُ: جُزِمَ على التوهّمِ، أي: لسقوطِ الفاءِ، إذ لو سقطت لانجزم في جوابِ التحضيضِ، وكذا يقولون: تَوَهَّمَ وجودَ الباءِ فجَرَّ، وفي العبارةِ بالنسبةِ إلى القرآنِ سوءُ أدبٍ، ولكنهم لم

---

(١) ينظر: المحرّر الوجيز: ٢/ ٢٧٨.

(٢) ينظر: التبيان: ١/ ٢٧٨.

(٣) ينظر: الكشّاف: ١/ ٥٧٩.

(٤) ينظر: التبيان: ١/ ٢٧٨.

(٥) من الآية (١٠) من سورة المنافقون.

(٦) سبق تخريجه.

(٧) الكشّاف: ١/ ٥٧٨.

يقصدوا ذلك، حَاشَ للهِ!

وكان تنظيرُ الزمخشريِّ بغيرِ ذلك أولى، كقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ﴾[1]؛ إذ هو في قوّةِ: إن الذين صَدَقُوا وأَقْرَضُوا...

وقال الواحديُّ: عُطف الفعلُ على المصدرِ؛ لأنه أراد بالمصدرِ الفعلَ، تقديرُه: كفروا باللهِ بعدَ أن آمنوا، فهو عطفٌ على المعنى، كمال قال:

لَـلُـبْـسُ عَـبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَـيْـنِـي أَحَـبُّ إِلَـيَّ مِـن لُـبْسِ الشُّـفُوْفِ[2]

معناه: لأَنْ ألبسَ، وتقرَّ عيني[3].

فظاهرُ عبارةِ الزمخشريِّ والواحديِّ أن الأوّلَ يُؤَوَّلُ لأجلِ الثاني، وهذا ليس بظاهرٍ؛ لأنّا إنما نحتاجُ إلى ذلك؛ لكونِ الموضعِ يطلبُه فعلًا، كقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾؛ لأن الموصولَ يطلبُ جملةً فعليةً، فاحتجنا أن نتأوّلَ اسمَ الفاعلِ بفعلٍ، وعَطَفْنا عليه ﴿وَأَقْرَضُواْ﴾، وأمّا ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، وقولُه: (لَلُبْسُ عباءَةٍ)، فليس مكانُ الاسمِ محتاجًا إلى فعلٍ، فالذي ينبغي أن نتأوّلَ الثاني باسمٍ؛ ليصحَّ عطفُه على الاسمِ الصريحِ قبلَه، وتأويلُه بأن نأتيَ معَه بـ (أنْ) المصدريةِ مقدّرةً، تقديرُه: بعدَ إيمانِهم وأنْ شَهِدُوا، أي: وشهادتِهم؛ ولهذا تأوّل النحويّون قولَها: (لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ): وأنْ تقرَّ؛ إذِ التقديرُ: وقرّةُ عيني.

---

(١) من الآية (١٨) من سورة الحديد.

(٢) البيت من الوافر، وهو لـمَيْسُون بنت بَحْدَل الكَلْبيّة، زوج معاوية بن أبي سفيان - رضي الله عنه -، وأمّ ولده يزيد. ينظر: سرّ الصناعة: ١/ ٢٧٣، والاقتضاب: ٢/ ٢٥، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٥٠، والمقاصد النحوية: ٤/ ١٨٨٠، والخزانة: ٨/ ٥٠٣، ٥٧٤. وبلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٤٥، والمقتضب: ٢/ ٢٦، والأصول: ٢/ ١٥٠، والجمل: ١٨٧، والإيضاح العضدي: ٣١٢.

(٣) التفسير البسيط: ٥/ ٤١١.

وإلى هذا الذي ذكرتُه ذهب أبو البقاء، فقال: التقديرُ: بعدَ أنْ آمنوا وأنْ شَـهِدُوا، فيكونُ في موضعِ جرٍّ. انتهى[1]. يعني أنه على تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على المصدرِ الصريحِ المجرورِ بالظرفِ.

وكلامُ الجرجانيِّ[2] فيه ما يشهدُ لهذا، ويشهدُ لتقديرِ الزمخشريِّ؛ فإنه قال: قولُه: ﴿وَشَهِدُوٓاْ﴾، منسوقٌ على ما يمكنُ في التقديرِ؛ وذلك أن قولَه: ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، يمكنُ أن يكونَ: بعدَ أنْ آمنوا، و (أنْ) الخفيفةُ معَ الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ، كقولِه: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[3]، أي: والصومُ.

ومثلُه ممّا حُمل فيه على المعنى: قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾[4]، فهو عطفٌ على قولِه: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾، ويمكنُ فيه: إلّا أنْ يُوْحِيَ إليه، فلمّا كان قولُه: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ بمعنى: إلّا أنْ يُوْحِيَ إليه، حَمَلَه على ذلك.

ومثلُه منَ الشعرِ: قولُه:

فَظَـلَّ طُهَـاةُ اللَّحْـمِ مِـنْ بَـيْنِ مُنْضِـجٍ صَـفِيْفَ شِـوَاءٍ أَو قَـدِيْرٍ مُعَجَّـلِ[5]

خَفَضَ قولَه: (قَدِير)؛ لأنه عطفٌ على ما يمكنُ في قولِه: (مُنْضِج)؛ لأنه أمكن أن يكونَ

---

(١) التبيان: ١/ ٢٧٨.

(٢) هو: أبو علي، الحسـن بن يحيى بن نصـر الجرجاني الجماجمي، روى عن العبّاس بن يحيى العُقَيلي، وروى عنه أبو النضر مـحمد بن مـحمد بن يوسف الطوسي، من آثاره: (نظم القرآن)، في مجلّدين. تُنظر ترجمته في: تاريخ جرجان: ١٤٦، والأنساب: ٣/ ٢٨٩، واللباب في تهذيب الأنساب: ١/ ٢٨٩.

(٣) من الآية (١٨٤) من سورة البقرة.

(٤) من الآية (٥١) من سورة الشورى.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأمرئ القيس. ينظر: ديوانه: ٢٢. وفيه: «وَظَلَّ» مكان «فَظَلَّ».

مضافًا إلى (الصَّفِيْف)، فحَمَلَه على ذلك[١].

قلتُ: فإتيانُه بهذا البيتِ نظيرُ إتيانِ الزمخشريِّ بالآيةِ الكريمةِ والبيتِ المتقدّمَينِ؛ لأنه جرّ (قَدِير) هنا على التوهّمِ، كأنه توهّم إضافةَ اسمِ الفاعلِ إلى مفعولِه تخفيفًا، فجرّ على التوهّمِ، كما توهّم الآخرُ وجودَ الباءِ في قولِه: (ليسوا مصلحين)؛ لأنها كثيرًا ما تُزَادُ في خبرِ (ليس)»[٢].

دراسة المسألة:

في إعراب جملة (وشَهِدُوا) أربعةُ أوجهٍ:

الأوّل: أنها في محلّ نصب معطوفة على جملة (كفروا)، و (كفروا) في محلِّ نصبٍ نعتًا لـ (قومًا)، أي: كيف يهدي مَن جمع بين هذين الأمرين[٣]؟ وإلى هذا ذهب ابن عطيّة[٤]، والحَوْفِي[٥]، وأبو البقاء العكبري[٦]، وأبو حيّان[٧].

وردّ هذا الوجه مكّي بن أبي طالب القيسي؛ لفساد المعنى، فقال: «لا يجوزُ عطفُ (شَهِدُوا) على (كفروا)؛ لفسادِ المعنى»[٨].

---

(١) نصّ الجرجاني نقله عنه الواحدي في التفسير البسيط: ٥/ ٤١٢-٤١٣.

(٢) الدرّ المصون: ٣/ ٣٠١-٣٠٤.

(٣) ينظر: الفريد: ١/ ٦٠٠.

(٤) ينظر: المحرّر الوجيز: ٢/ ٢٧٨. وينظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٤١، والدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٤١، والدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(٦) ينظر: التبيان: ١/ ٢٧٨. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٤١.

(٨) لم أقف على قوله في كتابه مشكل إعراب القرآن. ونقله عنه أبو حيّان في البحر المحيط: ٢/ ٥٤١، وتلميذه السمين الحلبي في الدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، وابن عادل الدمشقي في اللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

قال أبو حيّان – معلّقًا على ردّ مكّي –: «ولم يُبَيِّنْ مِن أيِّ جهةٍ فسادُ المعنى، وكأنه توهّم الترتيبَ[١]؛ فلذلك فسد المعنى عندَه. وقال ابنُ عطيةَ[٢]: المعنى مفهومٌ أن الشهادةَ قبلَ الكفرِ، والواوُ لا تُرَتِّبُ»[٣].

وبمثله علّق تلميذه السمين[٤]، وابن عادل الدمشقي[٥].

الثاني: أنها في محلّ نصبٍ على الحال من واو (كفروا)، بإضمار (قد) بعد الواو، والعامل فيها (كفروا)، أي: كفروا بعد إيمانهم وقد شهدوا أن الرسولَ حقٌّ[٦]. وإليه ذهب الراغب الأصفهاني[٧]، والزمخشري[٨]، وأبو البقاء العكبري[٩]، والمنتجب الهمذاني[١٠]، والبيضاوي[١١]، وغيرهم[١٢].

ومنع أبو البقاء العكبري أن يكون (شَهِدُوا) حالًا من (قومًا)، والعامل في الحال (يهدي)؛

---

(١) أي: الترتيب بين الكفر والشهادة.

(٢) المحرّر الوجيز: ٢/ ٢٧٨.

(٣) البحر المحيط: ٢/ ٥٤١.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠١.

(٥) ينظر: اللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب: ٨/ ١٤٠، وروح المعاني: ٣/ ٢١٦.

(٧) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٦٩٩.

(٨) ينظر: الكشّاف: ١/ ٥٧٩. وينظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٤١، والدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(٩) ينظر: التبيان: ١/ ٢٧٨. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(١٠) ينظر: الفريد: ١/ ٦٠٠.

(١١) ينظر: أنوار التنزيل: ٢/ ٢٧.

(١٢) ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل: ١/ ٢٧١-٢٧٢، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان: ٢/ ٢٠٣، وتفسير أبي السعود: ٢/ ٥٦، وحاشية الشهاب: ٣/ ٤٤.

لفساد المعنى، إذ المعنى: أنه يهدي مَن شَهِدَ أن الرسولَ حقٌّ[١].

الثالث: أنها معطوفة على ما في (إيمانهم) من معنى الفعل، والمعنى: بعد أن آمنوا وشَهِدُوا[٢]. فهو من باب العطف على التوهّم. وإليه ذهب أبو الحسن علي ين يحيى الجرجاني[٣]، ومكّي بن أبي طالب القيسي[٤]، والواحدي[٥]، والباقولي[٦]، والطبرسي[٧]، والزمخشري[٨]، والمنتجب الهمذاني[٩]، وغيرهم[١٠].

ونظّر الزمخشري[١١] لهذا الوجه بقوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾، وقول الشاعر:

مَشَائِيْمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

(١) ينظر: التبيان: ١/ ٢٧٨. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠١، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز: ٢/ ٢٧٨، ومفاتيح الغيب: ٨/ ١٤٠، وروح المعاني: ٣/ ٢١٦.

(٣) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٤١٢-٤١٣، والدرّ المصون: ٣/ ٣٠٣-٣٠٤، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٤-٣٧٥.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٤١.

(٥) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٤١١. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٢، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٤.

(٦) ينظر: شرح اللمع: ١/ ٢٧٦، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج: ٢/ ٦٣٠.

(٧) ينظر: مجمع البيان: ٢/ ٢٧٣.

(٨) ينظر: الكشّاف: ١/ ٥٧٨. وينظر: البحر المحيط: ٢/ ٥٤١، والدرّ المصون: ٣/ ٣٠٢، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٣، وحاشية الشهاب: ٣/ ٤٤.

(٩) ينظر: الفريد: ١/ ٦٠٠.

(١٠) ينظر: أنوار التنزيل: ٢/ ٢٧، ومدارك التنزيل: ١/ ٢٧٢، وغرائب القرآن: ٢/ ٢٠٣، وتفسير أبي السعود: ٢/ ٥٦، وتفسير التحرير والتنوير: ٣/ ٣٠٣.

(١١) ينظر: الكشّاف: ١/ ٥٧٨.

وردّ عليه السمين الحلبي، فقال: «وجهُ تنظيرِه ذلك بالآيةِ والبيتِ تَوَهَّمُ وجودِ ما يُسَوِّغُ العطفَ عليه في الجملةِ، كذا يقولُ النحاةُ: جُزِمَ على التوهّمِ، أي: لسقوطِ الفاءِ، إذ لو سقطت لانجزم في جوابِ التحضيضِ، وكذا يقولون: تَوَهَّمَ وجودَ الباءِ فجَرَّ، وفي العبارةِ بالنسبةِ إلى القرآنِ سوءُ أدبٍ، ولكنهم لم يقصدوا ذلك، حَاشَ للهِ!

وكان تنظيرُ الزمخشريِّ بغيرِ ذلك أولى، كقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ﴾؛ إذ هو في قوّةِ: إن الذين صَدَقُوا وأَقْرَضُوا...»[1].

كما نظّر أبو الحسن علي ين يحيى الجرجاني[2] لهذا الوجه بقول امرئ القيس:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ ... صَفِيْفَ شِوَاءٍ أَو قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ

وردّ عليه السمين الحلبي، فقال: « وكلامُ الجرجانيِّ فيه ما يشهدُ لهذا، ويشهدُ لتقديرِ الزمخشريِّ؛ فإنه قال: قولُه: ﴿وَشَهِدُوٓاْ﴾، منسوقٌ على ما يمكنُ في التقديرِ؛ وذلك أن قولَه: ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، يمكنُ أن يكونَ: بعدَ أن آمنوا، و (أنْ) الخفيفةُ معَ الفعلِ بمنزلةِ المصدرِ، كقولِه: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، أي: والصومُ.

ومثلُه ممّا حُمل فيه على المعنى: قولُه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾، فهو عطفٌ على قولِه: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾، ويمكنُ فيه: إلّا أنْ يُوْحِيَ إليه، فلمّا كان قولُه: ﴿إِلَّا وَحْيًا﴾ بمعنى: إلّا أنْ يُوْحِيَ إليه، حَمَلَه على ذلك.

ومثلُه منَ الشعرِ: قولُه:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مِنْ بَيْنِ مُنْضِجٍ ... صَفِيْفَ شِوَاءٍ أَو قَدِيْرٍ مُعَجَّلِ

---

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٢.

(٢) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٤١٢-٤١٣، والدرّ المصون: ٣/ ٣٠٣-٣٠٤، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٤-٣٧٥.

خَفَضَ قولَه: (قَدِير)؛ لأنه عطفٌ على ما يمكنُ في قولِه: (مُنْضِج)؛ لأنه أمكن أن يكونَ مضافًا إلى (الصَّفِيْف)، فحَمَلَه على ذلك.

قلتُ: فإتيانُه بهذا البيتِ نظيرُ إتيانِ الزمخشريِّ بالآيةِ الكريمةِ والبيتِ المتقدّمَينِ؛ لأنه جرّ (قَدِير) هنا على التوهّمِ، كأنه توهّم إضافةَ اسمِ الفاعلِ إلى مفعولِه تخفيفًا، فجرّ على التوهّمِ، كما توهّم الآخرُ وجودَ الباءِ في قولِه: (ليسوا مصلحين)؛ لأنها كثيرًا ما تُزَادُ في خبرِ (ليس)»[(١)].

وردّ الشهاب الخفاجي هذا الوجه، فقال: «والظاهرُ أنه عطفٌ على المعنى، كما في قولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ﴾، لا على التوهّم كما ذكره المصنِّفُ - رحمه اللهُ - تبعًا للزمخشريِّ، كما في قولِه: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾، بالجزمِ على توهّمِ سقوطِ الفاءِ؛ لأنها لو سقطت انجزم في جوابِ شرطٍ مفهومٍ ممّا قبلَه، أي: إنْ أخّرتني... لا لأن التوهّمَ لا يليقُ به - تعالى -؛ لأنه صار كالعَلَمِ على هذا النوعِ منَ العطفِ، بل لأنه هو الموافقُ للواقعِ والتأويلِ»[(٢)].

وبمثله ردّ الآلوسي، فقال: «والظاهرُ أنه عطفٌ على المعنى، كما في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ٱللَّهَ﴾، لا على التوهّمِ كما تُوُهِّمَ»[(٣)].

الرابع: أن تكون في محلّ جرّ، وذلك على تأويلها بمصدرٍ معطوفٍ على المصدر الصريح المجرور بالظرف (إيمان)، والتقدير: بعدَ إيمانِهم وأنْ شَهِدُوا، أي: وشهادتِهم. وإليه ذهب

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٣-٣٠٤.

(٢) حاشية الشهاب: ٣/ ٤٤.

(٣) روح المعاني: ٣/ ٢١٦.

الراغب الأصفهاني[١]، والباقولي[٢]، وأبو البقاء العكبري[٣]، والسمين الحلبي[٤]، والشهاب الخفاجي[٥].

قال السمين الحلبي - في ردّه على الواحدي والزمخشري ما ذهبا إليه من أن جملة (شَهِدُوا) معطوفة على ما في (إيمانهم) من معنى الفعل -: «فظاهرُ عبارةِ الزمخشريِّ والواحديِّ أن الأوّلَ يُؤَوَّلُ لأجلِ الثاني، وهذا ليس بظاهرٍ؛ لأنّا إنما نحتاجُ إلى ذلك؛ لكونِ الموضعِ يطلبُه فعلًا، كقولِه: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ﴾؛ لأن الموصولَ يطلبُ جملةً فعليةً، فاحتجنا أن نتأوّلَ اسمَ الفاعلِ بفعلٍ، وعَطَفْنا عليه ﴿وَأَقْرَضُواْ﴾، وأمّا ﴿بَعْدَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، وقولُه: (لَلُبْسُ عباءَةٍ)، فليس مكانُ الاسمِ محتاجًا إلى فعلٍ، فالذي ينبغي أن نتأوّلَ الثاني باسمٍ؛ ليصحَّ عطفُه على الاسمِ الصريحِ قبلَه، وتأويلُه بأن نأتيَ معَه بـ (أنْ) المصدريةِ مقدّرةً، تقديرُه: بعدَ إيمانِهم وأنْ شَهِدُوا، أي: وشهادتِهم؛ ولهذا تأوّل النحويّون قولَها: (لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ): وأنْ تقرَّ؛ إذِ التقديرُ: وقرّةُ عيني.

وإلى هذا الذي ذكرتُه ذهب أبو البقاء، فقال: التقديرُ: بعدَ أنْ آمنوا وأنْ شَهِدُوا، فيكونُ في موضعِ جرٍّ. انتهى. يعني أنه على تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على المصدرِ الصريحِ المجرورِ

---

(١) ينظر: تفسير الراغب الأصفهاني: ٦٩٧-٦٩٨. وينظر: حاشية الشهاب: ٣/ ٤٤، وروح المعاني: ٣/ ٢١٦.

(٢) ينظر: شرح اللمع: ١/ ٢٧٦، وإعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج: ٢/ ٦٣٠.

(٣) ينظر: التبيان: ١/ ٢٧٨. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٣، واللباب في علوم الكتاب: ٥/ ٣٧٤، وروح المعاني: ٣/ ٢١٦.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٣.

(٥) ينظر: حاشية الشهاب: ٣/ ٤٤.

بالظرفِ»[١].

والذي أميل إليه هو أن تكون جملة (شَهِدُوا) معطوفة على جملة (كفروا)، ولا يفسد المعنى؛ لأن الواو هنا لا تقتضي الترتيب. أو أن تكون في محلّ نصبٍ على الحال من واو (كفروا)، بإضمار (قد) بعد الواو، والعامل فيها (كفروا)، أي: كفروا بعد إيمانِهم وقد شهدوا أن الرسولَ حقٌّ؛ لعدم التكلّف في هذين الوجهين.

الموضع الرابع: قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَهُ ٱللَّهُ إِلَّا بُشۡرَىٰ لَكُمۡ وَلِتَطۡمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِۦۚ﴾[٢].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿وَلِتَطۡمَئِنَّ﴾، فيه وجهان:

أحدُهما: أنه معطوفٌ على (بُشْرَى)، هذا إذا جعلناها مفعولًا مِن أجلِه[٣]، وإنما جُرَّتْ باللامِ؛ لاختلالِ شرطٍ مِن شروطِ النصبِ، وهو عدمُ اتّحادِ الفاعلِ، فإن فاعلَ الجَعْلِ هو (اللهُ) - تعالى - وفاعلَ الاطمئنانِ (القلوبُ)؛ فلذلك نُصب المعطوفُ عليه لاستكمالِ الشروطِ، وجُرَّ المعطوفُ باللامِ؛ لاختلالِ شرطِه، وقد تقدّم، والتقديرُ: وما جعله إلّا للبُشْرَى وللطمأنينةِ.

والثاني: أنها متعلّقةٌ بمحذوفٍ، أي: ولتطمئنَّ قلوبُكم فَعَل ذلك، أو كان كَيْتَ وكَيْتَ.

وقال الشيخُ: و (تطمئنَّ): منصوبٌ بإضمارِ (أَنْ) بعدَ لامِ (كي)، فهو مِن عطفِ الاسمِ

---

(١) الدرّ المصون: ٣/ ٣٠٢-٣٠٣.

(٢) من الآية (١٢٦) من سورة آل عمران.

(٣) ذُكر في نصب (بُشْرَى) ثلاثة أوجه، الأوّل: أنها مفعولٌ لأجله، أي: وما جعله اللهُ لشيءٍ إلّا للبُشْرَى، و (جعل) على هذا التقدير متعدّية لمفعول واحد، والاستثناء مفرّغ. الثاني: أنها مفعولٌ ثانٍ لـ (جَعَلَ) إن جُعلت متعدّية لمفعولين. الثالث: أنها بدلٌ من الهاء في (جَعَلَه). ينظر: التبيان: ١/ ٢٩١، والفريد: ١/ ٦٢٧، والبحر المحيط: ٣/ ٥٤-٥٥، والدرّ المصون: ٣/ ٣٨٨، وروح المعاني: ٤/ ٤٦.

على توهّمِ موضعِ اسمٍ آخرَ.

ثمّ نَقَلَ عن ابنِ عطيّةَ[١] أنه قال: واللامُ في (ولتطمئنَّ) متعلّقةٌ بفعلٍ مضمرٍ يدلُّ عليه (جَعَلَه)، ومعنى الآيةِ: وما كان هذا الإمدادُ إلّا لتستبشروا به، وتطمئنَّ به قلوبُكم.

قال الشيخُ: وكأنّه رأى أنه لا يمكنُ عندَه أنْ يُعْطَفَ (ولتطمئنَّ) على (بُشْرَى) على الموضعِ؛ لأن مِن شرطِ العطفِ على الموضعِ عندَ أصحابِنا أن يكونَ ثَمَّ مُحْرِزٌ للموضعِ، ولا مُحْرِزَ هنا؛ لأن عاملَ الجرِّ مفقودٌ، ومَن لم يشترطِ المُحْرِزَ فيُجَوِّزُ ذلك، ويكونُ مِن بابِ العطفِ على التوهّمِ[٢].

قلتُ: وقد جعل بعضُهم الواوَ في (ولتطمئنَ) زائدةً، وهو لائقٌ بمذهبِ الأخفشِ؛ وعلى هذا فتتعلّقُ اللامُ بـ (البُشْرَى)، أي: إن البُشْرَى علّةٌ للجَعْلِ، والطمأنينةَ علّةٌ للبُشْرَى، فهي علّةُ العلّةِ...

وقال الجرجانيُّ[٣] في (نَظْمِه): هذا على تأويلِ: وما جعله اللهُ إلّا ليُبَشِّرَكُم ولتَطْمَئِنَّ. ومَن أجاز إقحامَ الواوِ - وهو مذهبُ الكوفيّين - جعلها مقحمةً في (ولتطمئنَّ)، فيكونُ التقديرُ: وما جعله اللهُ إلّا بُشْرَى لكم؛ لتطمئنَّ قلوبُكم به»[٤].

دراسة المسألة:

في إعراب (ولِتَطْمَئِنَّ) خمسةُ أوجهٍ:

الأوّل: أنه معطوف على (بُشْرَى)، وذلك على جعل (بُشْرَى) مفعولًا لأجله، والتقدير: وما

---

(١) المحرّر الوجيز: ٢/ ٣٤٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٥.

(٣) هو: أبو علي، الحسن بن يحيى بن نصر الجرجاني، وقد سبق أن ترجمت له. وقد نقل نصّ الجرجاني هذا الواحدي في التفسير البسيط: ٥/ ٥٧٩-٥٨٠، وابن عادل الدمشقي في اللباب في علوم القرآن: ٥/ ٥٢٥.

(٤) الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٨-٣٨٩.

جعله اللهُ إلّا للبُشْرَى والطمأنينةِ. وإلى هذا ذهب الباقولي[١]، وأبو البقاء العكبري[٢]، والمنتجب الهمذاني[٣]، والسمين الحلبي[٤]، وابن عادل الدمشقي[٥]، والطاهر بن عاشور[٦]، والآلوسي[٧].

الثاني: أنه متعلّق بفعلٍ محذوفٍ بعده معطوفٍ على الكلام السابق، وذلك على جعل (بُشْرَى) مفعولًا به ثانيًا لـ (جَعَلَ)، والتقدير: ولتطمئنَّ قلوبُكم به بَشَّرَكم، أو فَعَلَ ذلك، أو جَعَلَ ذلك، أو كان كَيْتَ وكَيْتَ[٨]. وإلى هذا ذهب النحّاس[٩]، وأبو البركات بن الأنباري[١٠]، وأبو البقاء

---

(١) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٢٥١.

(٢) ينظر: التبيان: ١/ ٢٩١.

(٣) ينظر: الفريد: ١/ ٦٢٧.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٨.

(٥) ينظر: اللباب في علوم القرآن: ٥/ ٥٢٤.

(٦) ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ٤/ ٧٨.

(٧) ينظر: روح المعاني: ٤/ ٤٦.

(٨) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٥٨٠.

(٩) ينظر: إعراب القرآن: ١/ ٤٠٦.

(١٠) ينظر: البيان: ١/ ٢٢٠.

العكبري[١]، والقرطبي[٢]، والمنتجب الهمذاني[٣]، والسمين الحلبي[٤]، وغيرهم[٥].

الثالث: أنه منصوب بإضمار (أنْ) بعد لام (كي)، وعلى هذا يكون معطوفًا على موضع (بُشْرِى)؛ إذ أصله: لِبُشْرَى، فهو من عطف الاسم على توهّم موضع اسمٍ آخر. وإلى هذا ذهب أبو حيّان[٦]، فقال: «(وَلِتَطْمَئِنَّ): معطوفٌ على موضعِ (بُشْرَى)؛ إذ أصلهُ: لِبُشْرَى، ولـمّا اختلف الفاعلُ في «(وَلِتَطْمَئِنَّ) أتى باللامِ؛ إذ فات شرطُ اتّحادِ الفاعلِ؛ لأن فاعلَ (بُشْرَى) هو (اللهُ)، وفاعلُ (تَطْمَئِنَّ) هو (قلوبُكم)، و (تَطْمَئِنَّ): منصوبٌ بإضمارِ (أنْ) بعدَ لامِ (كي)، فهو من عطفِ الاسمِ على توهّمِ موضعِ اسمٍ آخرَ، و (جَعَلَ) على هذا التقديرِ متعدّيةٌ إلى واحدٍ»[٧].

الرابع: أن اللام متعلّقة بفعلٍ مضمرٍ يدلّ عليه (جَعَلَه)، والمعنى: وما كان هذا الإمدادُ إلّا لتستبشروا به، وتطمئنَّ به قلوبُكم. وإليه ذهب ابن عطيّة[٨].

وعلّق أبو حيّان على توجيهه هذا، فقال: «وكأنّه رأى أنه لا يمكنُ عندَه أنْ يُعْطَفَ (ولتطمئنَّ) على (بُشْرَى) على الموضعِ؛ لأن مِن شرطِ العطفِ على الموضعِ عندَ أصحابِنا أن يكونَ ثَمَّ مُحْرِزٌ للموضعِ، ولا مُحْرِزَ هنا؛ لأن عاملَ الجرِّ مفقودٌ، ومَن لم يشترطِ الـمُحْرِزَ فيُجَوِّزُ ذلك

---

(١) ينظر: التبيان: ١/ ٢٩١.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٥/ ٣٠٤.

(٣) ينظر: الفريد: ١/ ٦٢٧.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٨.

(٥) ينظر: اللباب في علوم القرآن: ٥/ ٥٢٤، وتفسير أبي السعود: ٢/ ٨٢، وروح المعاني: ٤/ ٤٦.

(٦) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٨، واللباب في علوم القرآن: ٥/ ٥٢٤.

(٧) البحر المحيط: ٣/ ٥٥.

(٨) ينظر: المحرّر الوجيز: ٢/ ٣٤٩. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٥. وينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٨.

على مذهبِه، وإنْ لا فيكونُ مِن بابِ العطفِ على التوهّمِ، كما ذكرناه أوّلًا»[١].

الخامس: أن تكون الواو زائدة، والتقدير: وما جعله اللهُ إلّا بُشْرَى لكم؛ لتطمئنَّ قلوبُكم به[٢]. وعُزي إلى الكوفيّين[٣]. وأشار السمين الحلبي إلى أن القول بزيادة الواو لائق بمذهب الأخفش[٤]، لكن الأخفش لم ينصّ على زيادتها في هذا الموضع من كتابه (معاني القرآن)، وإن اشتُهر عنه القول بزيادتها[٥].

قال السمين الحلبي: «وعلى هذا فتتعلّقُ اللامُ بـ (البُشْرَى)، أي: إن البُشْرَى علّةٌ للجَعْلِ، والطمأنينةَ علّةٌ للبُشْرَى، فهي علّةُ العلّةِ»[٦].

والذي أميل إليه من هذه الأوجه أن يكون (ولتطمئنّ) معطوفًا على (بُشْرَى)، وذلك على جعل (بُشْرَى) مفعولًا لأجله، والتقدير: وما جعله اللهُ إلّا للبُشْرَى والطمأنينةِ؛ لسلامته من الحذف والإضمار.

---

(١) البحر المحيط: ٣/ ٥٥.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب: ٨/ ٢٣٦، والبحر المحيط: ٣/ ٥٥، واللباب في علوم القرآن: ٥/ ٥٢٥.

(٣) ينظر: التفسير البسيط: ٥/ ٥٧٩-٥٨٠، والدرّ المصون: ٣/ ٣٨٩.

(٤) ينظر: الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٩.

(٥) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٤٥٦-٤٦٢، والجنى: ١٦٤-١٦٦، والمغني: ١/ ٤٠٠-٤٠١.

(٦) الدرّ المصون: ٣/ ٣٨٩.

الموضع الخامس: قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ﴾[1].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾: قرأ نافعٌ، وابنُ عامرٍ، والكسائيُّ، وحفصٌ عن عاصمٍ: ﴿أَرْجُلَكُمْ﴾ نصبًا، وباقي السبعةِ: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ جرًّا[2]، والحسنُ بن أبي الحسنِ: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾ رفعًا[3]... وأمّا قراءةُ الجرِّ ففيها أربعةُ تخاريجَ:

أحدُها: أنه منصوبٌ في المعنى عطفًا على (الأيدي المغسولة)، وإنما خُفض على الجِوَارِ، كقولِهم: (هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)، بجرِّ (خَرِب)، وكان مِن حقِّه الرفعُ؛ لأنه صفةٌ في المعنى لـ (الجُحْر)؛ لصحّةِ اتّصافِه به، و (الضَّبُّ) لا يُوصَفُ به، وإنما جَرُّه على الجِوَارِ... وهذا وإنْ كان واردًا إلّا أن التخريجَ عليه ضعيفٌ؛ لضعفِ الجِوَارِ مِن حيثُ الجملةُ، وأيضًا فإن الخفضَ على الجِوَارِ إنما ورد في النعتِ، لا في العطفِ، وقد ورد في التوكيدِ قليلًا في ضرورةِ الشعرِ... وإذا لم يَرِدْ إلّا في النعتِ، أو ما شذّ مِن غيرِه، فلا ينبغي أنْ يُخَرَّجَ عليه كتابُ اللهِ - تعالى - ...

التخريجُ الثاني: أنه معطوفٌ على (برؤوسِكم) لفظًا ومعنًى، ثمّ نُسخ ذلك بوجوبِ الغُسْلِ، أو هو حكمٌ باقٍ، وبه قال جماعةٌ، أو يُحْمَلُ مَسْحُ الأرجلِ على بعضِ الأحوالِ، وهو

---

(١) من الآية (٦) من سورة المائدة.

(٢) ينظر: السبعة: ٢٤٢-٢٤٣، ومعاني القراءات: ١/ ٣٢٦، والمبسوط: ١٨٤، والتذكرة: ١/ ٣١٥، وحجّة القراءات: ٢٢١-٢٢٣، والكشف: ١/ ٤٠٦، والنشر: ٢/ ٢٥٤.

(٣) ينظر: مختصر في شواذّ القرآن: ٣٧، وغرائب القراءات: ٣٠٩، والمحتسب: ١/ ٢٠٨، والكشّاف: ٢/ ٢١٠، والبحر المحيط: ٣/ ٤٥٢، والإتحاف: ١/ ٥٣٠. وهي قراءة الأعمش، ورُويت عن نافع. ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١١٨، والجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٣٤٢.

لُبْسُ الخُفِّ، ويُعزى للشافعيِّ.

التخريجُ الثالثُ: أنها جُرَّتْ مَنْبَهَةً على عدمِ الإسرافِ باستعمالِ الماءِ؛ لأنها مَظَنَّةٌ لصَبِّ الماءِ كثيرًا، فعُطفت على الممسوحِ، والمرادُ غَسْلُها لِمَا تقدّم، وإليه ذهب الزمخشريُّ. قال: وقيل: (إلى الكعبين)، فجيء بالغايةِ؛ إماطةً لظنِّ ظانٍّ يَحْسَبُها ممسوحةً؛ لأن المَسْحَ لم تُضْرَبْ له غايةٌ في الشريعةِ[١]. وكأنه لم يرتضِ هذا القولَ الدافعَ لهذا الوَهِمِ، وهو كما قال.

التخريجُ الرابعُ: أنها مجرورةٌ بحرفِ جرٍّ مقدّرٍ دلّ عليه المعنى، ويتعلّقُ هذا الحرفُ بفعلٍ محذوفٍ أيضًا يليقُ بالمحلِّ، فيُدَّعَى حذفُ جملةٍ فعليّةٍ، وحذفُ حرفِ جرٍّ، قالوا: وتقديرُه: وافعلوا بأرجلِكم غُسْلًا.

قال أبو البقاءِ: وحذفُ حرفِ الجرِّ وإبقاءُ الجرِّ جائزٌ، كقولِه:

مَشَائِيْمُ لَيسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا[٢]

وقال الآخرُ:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا[٣]

فجُرَّ بتقديرِ الباءِ، وليس بموضعِ ضرورةٍ. وقد أفردتُ لهذه المسألةِ كتابًا[٤].

قولُه: (وإبقاءُ الجرِّ)، ليس على إطلاقِه، وإنما يطّردُ منه مواضعُ نصّ عليها أهلُ اللسانِ، ليس هذا منها، وأمّا البيتان فالجرُّ فيهما عندَ النحاةِ يُسَمَّى (العطفُ على التوهّمِ)، يعني كأنه تَوَهَّمَ وجودَ الباءِ زائدةً في خبرِ (ليس)؛ لأنها يكثرُ زيادتُها، ونظّروا ذلك بقولِه تعالى:

---

(١) الكشّاف: ٢/ ٢٠٥.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) ينظر: التبيان: ١/ ٤٢٤.

﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[1]، بجزمِ (أَكُنْ) عطفًا على (فأَصَّدَّقَ)، على توهّمِ سقوطِ الفاءِ مِن (فأَصَّدَّقَ)، نصّ عليه سيبويهِ وغيرُه[2]؛ فظهر فسادُ هذا التخريجِ»[3].

دراسة المسألة:

في توجيه قراءة: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ - بالجرّ - أربعةُ تخاريجَ:

الأوّل: أنه معطوفٌ على الرؤوس على الإتباع والمجاورة لفظًا، لا معنًى، كقولهم: «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[4]، بجرّ (خَرِب)[5]. وإليه ذهب أبو عُبيدة[6]، والأخفش[7]، والقرطبي[8]، وأبو البقاء العكبري[9]، والبيضاوي[10]، وناظر الجيش[11]، وأبو السعود[12].

---

(١) من الآية (١٠) من سورة المنافقون.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٠٠-١٠١، والمحرّر الوجيز: ٨/ ٣١٦، والتبيان: ٢/ ١٢٢٥.

(٣) الدرّ المصون: ٤/ ٢٠٩-٢١٦.

(٤) الكتاب: ١/ ٦٧، ٤٣٦.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٥٣، والبيان: ١/ ٢٨٥، والبحر المحيط: ٣/ ٤٥٢، والدرّ المصون: ٤/ ٢١٠، والمغني: ٢/ ٧٠٠، ٧٦١، والإتحاف: ١/ ٥٣١.

(٦) ينظر: مجاز القرآن: ١/ ١٥٥. وينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٩، والكشف والبيان: ١١/ ١٩٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٠، والتفسير البسيط: ٧/ ٢٨٣-٢٨٤، والجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٣٤٨.

(٧) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٥٥. وينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٩، والكشف والبيان: ١١/ ١٩٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٠، والتفسير البسيط: ٧/ ٢٨٣-٢٨٤، والجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٣٤٨.

(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٧/ ٣٤٩-٣٥٠.

(٩) ينظر: التبيان: ١/ ٤٢٢-٤٢٤.

(١٠) ينظر: أنوار التنزيل: ٢/ ١١٧.

(١١) ينظر: تمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٤، ٣٣٢٦، ٣٣٢٧، ٣٣٢٨.

(١٢) ينظر: تفسير أبي السعود: ٣/ ١١.

قال أبو البقاء العكبري عن حمل جرّ القراءة على العطف على الجوار: «وليس بممتنعٍ أن يقعَ في القرآن لكثرته؛ فقد جاء في القرآن والشعر...»[١]. واستشهد بقراءةٍ واحدةٍ لوقوع الجرّ على الجوار في العطف.

وقال ناظر الجيش: «لا فرقَ بين عطف النسق والنعت في مطلق التبعيّة؛ فكما تثبت التبعيّة على الجوار في النعت - وإن كان الأمرُ فيها على خلاف الأصل -؛ لورود ذلك في كلام العرب، هكذا تثبت في عطف النسق؛ لوروده في كلامهم أيضًا، ولا شكَّ أن ظاهر الآية الشريفة فيه دليلٌ على ما ذكرنا»[٢]. وقال أيضًا: «والذي يظهر أن التبعيّة في العطف على الجوار لا مانعَ منها من حيث الصناعة، وأقوى الأدّلة عليها الآيةُ الشريفةُ»[٣].

وضُعِّفَ تخريج الجرّ على الجوار، قال الزجّاج: «فأمّا الخفضُ على الجِوَارِ فلا يكونُ في كلماتِ اللهِ»[٤].

وقال النحّاس: «وهذا القولُ غلطٌ عظيمٌ؛ لأن الجِوَارَ لا يجوزُ في الكلامِ أن يُقَاسَ عليه»[٥].

وقال ابن خالويه: «قال أبو عُبَيدٍ: مَن قرأ: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ - بالكسرِ - لزمه أن يمسحَ، ومَن ذكر أنّ مَن خَفَضَ ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾ خَفَضَه على الجِوَارِ غلطٌ؛ لأن الخفضَ على الجِوَارِ لغةٌ لا تُسْتَعْمَلُ في القرآنِ، وإنما تكونُ لضرورةِ شاعرٍ، أو حرفٍ يُجْرَى كالمَثَلِ، كقولِهم:

---

(١) التبيان: ١/ ٤٢٢-٤٢٤.

(٢) تمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٤.

(٣) تمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٦.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٥٣.

(٥) إعراب القرآن: ٢/ ٩.

(جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)»[١].

وقال مكّي: «وهو بعيدٌ، لا يُحْمَلُ القرآنُ عليه»[٢].

وقال أبو حيّان: «وهو تأويلٌ ضعيفٌ جدًّا، ولم يَرِدْ إلّا في النعتِ؛ حيثُ لا يُلْبِسُ على خلافٍ فيه، قد قُرِّرَ في علمِ العربيةِ»[٣]. وقال أيضًا: «والمسموعُ في الإتباع على الجوار في الخفض إنما هو في النعت... وأمّا في العطف فلم يُحفظ ذلك من كلامهم؛ ولذلك ضَعُفَ جدًّا قولُ مَن حَمَلَ قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾، في قراءة مَن خفض (وأرجلكم) على الجوار. والفرقُ بينه وبين النعت أن الاسم في باب النعت تابعٌ لِما قبله من غير وساطة شيءٍ، فهو أشدُّ له مجاورةً، بخلاف العطف إذ قد فَصَلَ بين الاسمين حرفُ العطف، وجاز إظهارُ العامل في بعض المواضع؛ فبَعُدَتِ المجاورةُ، وكَثُرَتِ الوساطةُ، نحو: مررت بزيدٍ وبعمرٍو»[٤].

الثاني: أنه معطوفٌ على (برؤوسِكم) لفظًا ومعنًى[٥]. وإليه ذهب الكرماني[٦]، والرازي[٧].

الثالث: أنها جُرَّتْ للتنبيه على عدم الإسراف باستعمال الماء؛ لأنها مَظَنَّةٌ لصبّ الماء كثيرًا، فعُطفت على الممسوح حملًا على المعنى، والمراد الغُسْل، والدليل على أن الأرجل مغسولة

---

(١) إعراب القراءات السبع وعللها: ١٤٣.

(٢) مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٠.

(٣) البحر المحيط: ٣/ ٤٥٢.

(٤) التذييل والتكميل: ١٢/ ٢٤٨-٢٤٩.

(٥) ينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢١٥، واللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٢٢٧، والإتحاف: ١/ ٥٣١.

(٦) ينظر: غرائب التفسير: ١/ ٣٢١.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب: ١١/ ١٦٤، ١٦٥.

قوله: (إلى الكعبين)[١]. وإليه ذهب الزمخشري[٢]، والمنتجب الهمذاني[٣]، والنسفي[٤].

وممّن ذهب إلى أنها معطوفة على الممسوح، وأن المراد بالمسح في الأرجل الغُسْل: أبو حاتم السجستاني[٥]، وأبو بكر الأنباري[٦]، وأبو علي الفارسي[٧].

قال أبو حيّان: «هذا التأويلُ - وهو كما ترى - في غايةِ التلفيقِ، وتعميةِ الأحكامِ!»[٨].

الرابع: أنها مجرورةٌ بحرف جرّ مقدّر دلّ عليه المعنى، والتقدير: وافعلوا بأرجلِكم غُسْلًا. وإليه ذهب أبو البقاء العكبري[٩]. ووصف أبو حيّان تخريج أبي البقاء بأنه في غاية الضعف[١٠].

ووصفه تلميذه السمين بالفساد، وخرّج البيتين اللذين استدلّ بهما على الحمل على التوهّم، فقال: «قولُه: (وإبقاءُ الجرِّ)، ليس على إطلاقِه، وإنما يطّردُ منه مواضعُ نصّ عليها

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٤٥٢، والدرّ المصون: ٤/ ٢١٥، والإتحاف: ١/ ٥٣١.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٠٥. وينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢١٥، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٨، واللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٢٢٧-٢٢٨.

(٣) ينظر: الفريد: ٢/ ١٧-١٨.

(٤) ينظر: مدارك التنزيل: ١/ ٤٣٠.

(٥) ينظر: التفسير البسيط: ٧/ ٢٨١-٢٨٢.

(٦) ينظر: التفسير البسيط: ٧/ ٢٨١-٢٨٢.

(٧) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢١٥، والتفسير البسيط: ٧/ ٢٨٢.

(٨) البحر المحيط: ٣/ ٤٥٢.

(٩) ينظر: التبيان: ١/ ٤٢٤. وينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢١٥-٢١٦، وتمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٦، واللباب في علوم الكتاب: ٧/ ٢٢٨.

(١٠) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٤٥٢.

أهلُ اللسانِ، ليس هذا منها، وأمّا البيتان فالجرُّ فيهما عندَ النحاةِ يُسَمَّى (العطفُ على التوهّمِ)، يعني كأنه تَوَهَّمَ وجودَ الباءِ زائدةً في خبرِ (ليس)؛ لأنها يكثرُ زيادتُها، ونظّروا ذلك بقولِه تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، بجزمِ (أَكُنْ) عطفًا على (فأَصَّدَّقَ)، على توهّمِ سقوطِ الفاءِ مِن (فأَصَّدَّقَ)، نصّ عليه سيبويهِ وغيرُه؛ فظهر فسادُ هذا التخريجِ»[1].

وحكم عليه ناظر الجيش بأنه في غاية البعد عن فصاحة كلام العرب، فضلًا عن فصاحة القرآن[2]! وخرّج البيتين اللذين استدلّ بهما على الحمل على التوهّم فقال: «وأمّا البيتان اللذان استدلّ بهما فلا دليلَ فيهما؛ لأن الجرَّ في (ولا نَاعِبٍ)، وفي (ولا سَابِقٍ) إنما هو على توهّم وجود الباء داخلةً على (مصلحين)، وعلى (مُدْرِك)»[3].

والذي يظهر لي أن تخريج جرّ (وأرجلِكم) بأنه معطوفٌ على (برؤوسِكم) لفظًا ومعنًى هو الأقرب للمعنى، ولخلوّه من التكلّف.

(١) الدرّ المصون: ٤/ ٢١٦.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٦.

(٣) تمهيد القواعد: ٧/ ٣٣٢٨.

الموضع السادس: قال تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ﴾[١].

قال السمين الحلبيّ: «... وقرأ الكسائيُّ: ﴿وَٱلْعَيْنُ﴾ وما عُطف عليها بالرفعِ، وقرأ نافعٌ، وحمزةُ، وعاصمٌ بنصبِ الجميعِ، وقرأ أبو عمرٍو، وابنُ كثيرٍ، وابنُ عامرٍ بالنصبِ فيما عدا (الجُرُوح)، فإنهم يرفعونها[٢]. فأمّا قراءةُ الكسائيِّ فوجّهها أبو عليٍّ الفارسيُّ بثلاثةِ أوجهٍ[٣]:

أحدُها: أن تكونَ الواوُ عاطفةً جملةً اسميّةً على جملةٍ فعليّةٍ، فتَعْطِفُ الجملَ كما تَعْطِفُ المفرداتِ. يعني أن قولَه: (والعينُ) مبتدأٌ، و (بالعينِ) خبرُه، وكذا ما بعدَها، والجملةُ الاسميّةُ عطفٌ على الفعليّةِ مِن قولِه: ﴿وَكَتَبْنَا﴾، وعلى هذا فيكونُ ذلك ابتداءَ تشريعٍ، وبيانَ حكمٍ جديدٍ غيرِ مُنْدَرِجٍ فيما كُتب في التوراةِ. قالوا: وليست مُشْرِكَةً للجملةِ معَ ما قبلَها، لا في اللفظِ، ولا في المعنى.

وعبّر الزمخشريُّ عن هذا الوجهِ بالاستئنافِ، قال: أو للاستئنافِ، والمعنى: فَرَضْنَا عليهم أن النفسَ مأخوذةٌ بالنفسِ، مقتولةٌ بها إذا قَتَلَتْها بغيرِ حقٍّ، وكذلك العينُ مَفقُوْءَةٌ بالعينِ...[٤].

الوجهُ الثاني مِن توجيهِ الفارسيِّ: أن تكونَ الواوُ عاطفةً جملةً اسميّةً على الجملةِ مِن قولِه: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾، لكنْ مِن حيثُ المعنى، لا مِن حيثُ اللفظُ، فإن معنى (كَتَبْنَا عليهم أنّ النفسَ بالنفسِ): قلنا لهم: النفسُ بالنفسِ، فالجُمَلُ مندرجةٌ تحتَ الكَتْبِ مِن حيثُ

---

(١) من الآية (٤٥) من سورة المائدة.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٣١٠، والسبعة: ٢٤٤، وإعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٢، ومعاني القراءات: ١/ ٣٢٩-٣٣٠، والمبسوط: ١٨٥، وحجّة القراءات: ٢٢٥-٢٢٦، والكشف: ١/ ٤٠٩.

(٣) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢٢٣-٢٢٦.

(٤) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٤٤-٢٤٥.

المعنى، لا مِن حيثُ اللفظُ.

وقال ابن عطيّةَ: ويُحْتَمَلُ أن تكونَ الواوُ عاطفةً على المعنى، وذَكَرَ ما تقدّم، ثمّ قال: ومثلُه لـمّا كان المعنى في قولِه: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾[1]: يُمْنَحُون، عَطَفَ (وحُوْرًا عِيْنًا) عليه[2]. فنَظَّرَ هذه الآيةَ بتلك؛ لاشتراكِهما في النظرِ إلى المعنى دونَ اللفظِ، وهو حَسَنٌ.

قال الشيخُ: وهذا منَ العطفِ على التوهّمِ؛ إذ تَوَهَّمَ في قولِه: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾: النفسُ بالنفسِ[3]. وضَعَّفَه بأن العطفَ على التوهّمِ لا ينقاسُ.

والزمخشريُّ نَحَا إلى هذا المعنى، ولكنه عبّر بعبارةٍ أخرى، فقال: الرفعُ للعطفِ على محلِّ (أنّ النفسَ)؛ لأن المعنى: وكَتَبْنَا عليهم النفسُ بالنفسِ، إمّا لإجراءِ (كَتَبْنَا) مجرى (قُلْنَا)، وإمّا أن معنى الجملةِ التي هي (النفس بالنفس) ممّا يقعُ عليه الكَتْبُ كما تقعُ عليه القراءةُ، تقولُ: كتبتُ: الحمدُ للهِ، وقرأتُ: سورةٌ أنزلناها؛ ولذلك قال الزجّاجُ[4]: لو قُرئ: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ بالكسرِ، لكان صحيحًا[5]...

---

(١) الآية (٤٥) من سورة الصافّات. ليس في سورة الصافّات ذكرٌ للحُور العِين، والمقصود هنا الآيات ذوات الأرقام (١٧-٢٢) من سورة الواقعة، وهي: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ۝١٧ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝١٨ وَفَٰكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝١٩ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝٢٠ وَحُورٌ عِينٌ ۝٢١﴾، وهذا على قراءة أُبَيٍّ بن كعب وابن مسعود: ﴿وَحُورًا عِينًا﴾ بالنصب. ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ٣/ ١٢٤، ومختصر في شواذّ القرآن: ١٥١، والمحتسب: ٢/ ٣٠٩، وشواذّ القراءات: ٤٦٢.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٧.

(٣) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٧٩.

(٥) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٤٤.

الوجهُ الثالثُ: أن (العينَ) عطفٌ على الضميرِ المرفوعِ المستترِ في الجارِّ الواقعِ خبرًا؛ إذِ التقديرُ: أنّ النفسَ بالنفسِ هي والعينُ، وكذا ما بعدَها، والجارُّ والمجرورُ بعدَها في محلِّ نصبٍ على الحالِ مُبَيِّنَةً للمعنى؛ إذِ المرفوعُ هنا مرفوعٌ بالفاعليةِ؛ لعطفِه على الفاعلِ المستترِ...»[١].

دراسة المسألة:

أجاز أبو عليّ الفارسي في توجيه قراءة الكسائي: ﴿وَٱلْعَيْنُ﴾ وما عُطف عليها بالرفع ثلاثةَ أوجهٍ[٢]:

الأوّل: أن تكون الواوُ عاطفةً جملةً اسميّةً على جملةٍ فعليّةٍ، كما تعطف مفردًا على مفردٍ، أي: تكون الجملة الاسمية المكوّنة من المبتدأ (العينُ)، وخبره (بالعينِ)، وما بعدها، معطوفة على الجملة الفعلية (وكَتَبْنَا)، فلا تكون تلك الجمل مندرجةً تحت (كَتَبْنَا) من حيث اللفظ، ولا من حيث التشريك في معنى الكَتْب، بل ذلك استئنافُ إيجابٍ، وابتداءُ تشريعٍ، والمعنى: أن النفسَ مقتولةٌ بالنفس، والعينَ مفقوءةٌ بالعين[٣]. وإليه ذهب الزجّاج[٤]، والنحّاس[٥]، وابن

(١) الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٣-٢٧٦.

(٢) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢٢٣-٢٢٦. وينظر: مجمع البيان: ٣/ ٢٨٢-٢٨٣، والبحر المحيط: ٣/ ٥٠٦، والدرّ المصون: ٤/ ٢٧٣-٢٧٧، وروح المعاني: ٦/ ١٤٧.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٧، والمحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٧، وروح المعاني: ٦/ ١٤٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٧٩.

(٥) ينظر: إعراب القرآن: ٢/ ٢٢.

خالويه[١]، ومكّي بن أبي طالب القيسي[٢]، والواحدي[٣]، والباقولي[٤]، وأبو البركات بن الأنباري[٥]، والرازي[٦]، وأبو البقاء العكبري[٧]، وغيرهم[٨].

الثاني: أن تكون الواوُ عاطفةً جملةً اسميّةً على جملة (أنّ النفسَ بالنفسِ) من حيثُ المعنى، لا من حيثُ اللفظُ؛ لأن معنى (كَتَبْنَا عليهم أنّ النفسَ بالنفسِ): قلنا لهم: النفسُ بالنفسِ[٩]. وإليه ذهب الزجّاج[١٠]، والنحّاس[١١]، ومكّي بن أبي طالب القيسي[١٢]، والواحدي[١٣]،

---

(١) ينظر: إعراب القراءات السبع وعللها: ١/ ١٤٦.

(٢) ينظر: الكشف: ١/ ٤٠٩.

(٣) ينظر: التفسير البسيط: ٧/ ٣٩٧.

(٤) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٣٥٢.

(٥) ينظر: البيان: ١/ ٢٩٢.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٢/ ٨.

(٧) ينظر: التبيان: ١/ ٤٣٩، وإعراب القراءات الشواذّ: ١/ ٤٤٠.

(٨) ينظر: الفريد: ٤/ ٤٢، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٧، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٢٨، وغرائب القرآن: ٢/ ٥٩٧، روح المعاني: ٦/ ١٤٧.

(٩) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٧.

(١٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٧٩.

(١١) ينظر: إعراب القرآن: ٢/ ٢٢.

(١٢) ينظر: الكشف: ١/ ٤٠٩.

(١٣) ينظر: التفسير البسيط: ٧/ ٣٩٧.

وابن عطيّة[١]، والزمخشري[٢]، والرازي[٣]، وأبو البقاء العكبري[٤]، وغيرهم[٥]، وحسّنه السمين الحلبي[٦].

ونظّر القائلون بهذا الوجه في قراءة الرفع بقوله تعالى: ﴿يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ﴾، بأنه لـمّا كان المعنى فيها: يُمْنَحُون كأسًا من معين، عَطَفَ (وحُوْرًا عِيْنًا) عليه، أي: يُمْنَحُون كأسًا، و يُمْنَحُون حورًا عِيْنًا، فنَظَّرَ هذه الآية بتلك؛ لاشتراكهما في النظر إلى المعنى دون اللفظ[٧].

وعدّ أبو حيّان هذا الوجه من العطف على التوهّم، فقال: «وهذا العطفُ هو منَ العطفِ على التوهّمِ؛ إذ تَوَهَّمَ في قولِه: (أنّ النفسَ بالنفسِ): أنه النفسُ بالنفسِ، والجُمَلُ مندرجةٌ تحتَ الكَتْبِ مِن حيثُ المعنى، لا مِن حيثُ اللفظُ»[٨]. وضعّفه؛ لأن العطف على التوهّم لا ينقاس، بل هو موقوفٌ على السماع[٩].

وسمّى الزمخشري هذا الوجه بـ (العطف على المحلّ)، فقال: «والرفعُ للعطفِ على

---

(١) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٧. وينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٤، وروح المعاني: ٦/ ١٤٧.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٤٤. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦، والدرّ المصون: ٤/ ٢٧٤-٢٧٥.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٢/ ٨.

(٤) ينظر: التبيان: ١/ ٤٣٩.

(٥) ينظر: الفريد: ٤/ ٤١-٤٢، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٧، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٢٨، ومدارك التنزيل: ١/ ٤٥٠، وغرائب القرآن:٢/ ٥٩٧، وفتح القدير: ٢/ ٤٦.

(٦) ينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٤.

(٧) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢٢٤، والمحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٧.

(٨) البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦.

(٩) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦.

محلِّ (أنّ النفسَ)؛ لأن المعنى: وكَتَبْنَا عليهم النفسُ بالنفسِ، إمّا لإجراءِ (كَتَبْنَا) مجرى (قُلْنَا)، وإمّا لأن معنى الجملةِ التي هي قولُك: (النفس بالنفس) ممّا يقعُ عليه الكَتْبُ[1] كما تقعُ عليه القراءةُ، تقولُ: كتبتُ: الحمدُ للهِ، وقرأتُ: سورةٌ أنزلناها؛ ولذلك قال الزجّاجُ: لو قُرئ: ﴿إِنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ بالكسرِ، لكان صحيحًا»[2].

ولم يرتضِ أبو حيّان هذه التسمية منه، وعقّب عليه بقوله: «وهذا الذي قاله الزمخشريُّ هو الوجهُ الثاني مِن توجيهِ أبي عليٍّ، إلّا أنه خرج عن المصطلحِ فيه؛ وهو أن مثلَ هذا لا يُسَمَّى عطفًا على المحلِّ؛ لأن العطفَ على المحلِّ هو العطفُ على الموضعِ، وهذا ليس منَ العطفِ على الموضعِ؛ لأن العطفَ على الموضعِ هو محصورٌ، وليس هذا منه، وإنما هو عطفٌ على التوهّمِ، ألا ترى أنّا لا نقولُ: إن قولَه: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ في موضعِ رفعٍ؟ لأن طالبَ الرفعِ مفقودٌ، بل نقولُ: إن المصدرَ المنسبكَ مِن (أنّ) واسمِها وخبرِها لفظُه وموضعُه واحدٌ، وهو النصبُ، والتقديرُ: وكتبْنا عليهم فيها: النفسُ بالنفسِ؛ إمّا لإجراءِ (كَتَبْنَا) مجرى (قُلْنَا)، فحُكيت بها الجملةُ، وإمّا لأنهما ممّا يصلحُ أن يتسلّطَ الكَتْبُ فيها نفسُه على الجملةِ؛ لأن الجملَ ممّا تُكْتَبُ كما تُكْتَبُ المفرداتُ، ولا نقولُ: إن موضعَ ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ رفعٌ بهذا الاعتبارِ»[3].

ودافع السمين الحلبي عن الزمخشري، فقال: «قلتُ: والزمخشريُّ لم يَعْنِ أن (أنّ) وما في حَيِّزِها في محلِّ رفعٍ فعَطَفَ عليها المرفوعَ، حتى يُلْزِمَه الشيخُ بأن لفظَها ومحلَّها نصبٌ، إنما عَنَى أن اسمَها محلُّه الرفعُ قبلَ دخولِها، فراعى العطفَ عليه، كما راعاه في اسمِ (إن)

(١) في الكشّاف: «الكتاب»، والتصويب من البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦، والدرّ المصون: ٤/ ٢٧٤.

(٢) الكشّاف: ٢/ ٢٤٤.

(٣) البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦-٥٠٧.

المكسورةِ. وهذا الردُّ ليس للشيخِ، بل سَبَقَه إليه أبو البقاءِ فأَخَذَه منه. قال أبو البقاءِ: ولا يجوزُ أن يكونَ معطوفًا على (أنّ) وما عملت فيه؛ لأنها وما عملت فيه في موضعِ نصبٍ[١]. انتهى. وليس بشيءٍ؛ لِـمَا تقدّم»[٢].

الثالث: أن تكون الواو عاطفةً مفردًا على مفردٍ، فتكون (العينُ) معطوفةً على الضميرِ المرفوعِ المستترِ في الجارِّ والمجرورِ (بالعين) الواقعين خبرًا، والتقديرُ: أنّ النفسَ بالنفسِ هي والعينُ، وكذلك ما بعدها، وتكون المجروراتُ بعدَها على هذا في محلِّ نصبٍ أحوالًا مُبَيِّنَةً للمعنى؛ لأن المرفوع هنا مرفوعٌ بالفاعلية؛ لعطفه على الفاعل المستتر.

واغتفر أصحابُ هذا الوجه[٣] عدمَ توكيد المعطوف عليه بالضمير المنفصل كما أُكِّدَ في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾[٤]؛ بأنه قد جاء مثلُه غيرَ مُؤَكَّد بالمنفصل في قوله تعالى: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[٥]، فـ (آباؤنا) معطوف على الضمير المرفوع المتّصل في (أشركنا) من غير تأكيدٍ.

وذكر البيضاوي أن الفصل بالظرف مسوّغٌ لعدم التوكيد[٦].

---

(١) التبيان: ١/ ٤٣٩.

(٢) الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٥.

(٣) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢٦٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٧، والكشف: ١/ ٤٠٩، والمحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٨، وكشف المشكلات: ١/ ٣٥٢-٣٥٣، والبيان: ١/ ٢٩٣، والتبيان: ١/ ٤٣٩. وينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٦.

(٤) من الآية (٢٧) من سورة الأعراف.

(٥) من الآية (١٤٨) من سورة الأنعام.

(٦) ينظر: أنوار التنزيل: ٢/ ١٢٨.

وإلى هذا الوجه ذهب الزجّاج[١]، ومكّي بن أبي طالب القيسي[٢]، وابن عطيّة[٣]، والباقولي[٤]، وأبو البركات بن الأنباري[٥]، وأبو البقاء العكبري[٦]، وغيرهم[٧].

وضُعِّفَ هذا الوجه؛ لسببين:

أحدهما: أن فيه عطفًا على الضمير المتّصل المرفوع من غير فصلٍ بينه وبين حرف العطف، ولا تأكيد، ولا فصل بين حرف العطف والمعطوف بـ (لا) في آية الأنعام، وهذا غير جائز عند البصريّين إلّا في الضرورة.

الثاني: أن فيه لزومَ هذه الأحوال، والأصلُ في الحال ألّا تكون لازمةً، بل منتقلةً[٨].

قال السمين الحلبي: «قال أبو البقاءِ[٩]: وجاز العطفُ مِن غيرِ توكيدٍ، كقولِه: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾. قلتُ: قام الفصلُ بـ (لا) بينَ حرفِ العطفِ والمعطوفِ مقامَ التوكيدِ؛ فليس نظيرَه. وللفارسيِّ بحثٌ في قولِه: ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ معَ سيبويهِ[١٠]، فإن سيبويهِ

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٧٩. وينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٢، والتفسير البسيط: ٧/ ٣٩٧، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٧، وفتح القدير: ٢/ ٤٦.

(٢) ينظر: الكشف: ١/ ٤٠٩.

(٣) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٧-١٧٨. وينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٤.

(٤) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٣٥٢.

(٥) ينظر: البيان: ١/ ٢٩٣.

(٦) ينظر: التبيان: ١/ ٤٣٩.

(٧) ينظر: الفريد: ٤/ ٤٢، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٧، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٢٨.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٠٦، والدرّ المصون: ٤/ ٢٧٦. وينظر: روح المعاني: ٦/ ١٤٧.

(٩) التبيان: ١/ ٤٣٩.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٩.

يجعلُ طولَ الكلامِ بـ (لا) عوضًا عنِ التوكيدِ بالمنفصلِ، كما طال الكلامُ في قولِهم: حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ...»[١].

وقال أبو عليٍّ الفارسيّ: «فإنْ قلتَ: فإن (لا) في قولِه: ﴿وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ عِوَضٌ منَ التأكيدِ؛ لأن الكلامَ قد طال بها، كما طال في نحوِ: حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ، قيل: هذا إنما يستقيمُ أن يكونَ عِوَضًا إذا وقع قبلَ حرفَ العطفِ؛ ليكونَ عِوَضًا منَ الضميرِ المنفصلِ الذي كان يقعُ قبلَ حرفِ العطفِ، فأمّا إذا وقع بعدَ حرفِ العطفِ لم يَسُدَّ ذلك المَسَدَّ؛ ألا ترى أنك لو قلتَ: حضر امرأةٌ اليومَ القاضيَ، لم يُغْنِ طولُ الكلامِ في غيرِ هذا الموضعِ الذي كان ينبغي أن يقعَ فيه التعويضُ؟»[٢].

وقال ابن عطيّة: «وكلامُ سيبويهِ مُتَّجِهٌ على النظرِ النحويِّ، وإنْ كان الطولُ قبلَ حرفِ العطفِ أتمَّ، فإنه بعدَ حرفِ العطفِ مُؤَثِّرٌ، لا سِيَّمَا في هذه الآيةِ؛ لأن (ولا) رَبَطَتْ المعنى؛ إذ قد تقدّمها نفيٌ، ونَفَتْ هي أيضًا عنِ الآباءِ، فتمكّن العطفُ»[٣].

(١) الدرّ المصون: ٤/ ٢٧٦-٢٧٧.

(٢) الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢٢٦.

(٣) المحرّر الوجيز: ٣/ ١٧٨.

الموضع السابع: قال تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ أَهْلُ ٱلْإِنجِيلِ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فِيهِۚ﴾(١).

قال السمين الحلبيّ: «قولُه تعالى: ﴿وَلْيَحْكُمْ﴾: قرأ الجمهورُ بسكونِ اللامِ، وجزمِ الفعلِ بعدَها(٢)، على أنها لامُ الأمرِ، سُكِّنَتْ تشبيهًا بـ (كَتْف)، وإن كان أصلُها الكسرَ، وقد قرأ بعضُهم بهذا الأصلِ(٣)، وقرأ حمزةُ - رحمه اللهُ - بكسرِها، ونصبِ الفعلِ بعدَها(٤)، جَعَلَها لامَ (كي)، فنَصَبَ الفعلَ بعدَها بإضمارِ (أنْ) على ما تقرّر غيرَ مرّةٍ، فعلى قراءةِ الجمهورِ والشاذِّ تكونُ جملةً مستأنفةً، وعلى قراءةِ حمزةَ يجوزُ أن تتعلّقَ اللامُ بـ ﴿ءَاتَيْنَٰهُ﴾، أو ﴿قَفَّيْنَا﴾(٥)، إنْ جعلنا (هُدًى) و (موعظةً) مفعولًا لهما، أي: قَفَّيْنَا للهدى والموعظةِ وللحكمِ، أو آتيناه الهدى والموعظةَ والحكمَ، وإنْ جعلناهما حالين معطوفين على (مُصَدِّقًا) تعلّق (ولِيَحْكُمَ) في قراءتِه بمحذوفٍ دلّ عليه اللفظُ، كأنه قيل: وللحكمِ آتيناه ذلك.

قال الزمخشريُّ: فإنْ قلتَ: فإنْ نَظَمْتَ (هُدًى) و (موعظةً) في سِلْكِ (مُصَدِّقًا)، فما تصنعُ بقولِه: (وليحكم)؟ قلتُ: أصنعُ به ما صنعتُ بـ (هُدًى) و (موعظةً)، حيثُ جعلتُهما

---

(١) من الآية (٤٧) من سورة المائدة.

(٢) ينظر: السبعة: ٢٤٤، ومعاني القراءات: ١/ ٣٣٢، والمبسوط: ١٨٥، وحجّة القراءات: ٢٢٨، والكشف: ١/ ٤١٠، والتيسير: ٩٩، والنشر: ٢/ ٢٥٤.

(٣) أي: بكسر لام الأمر، وجزم الفعل بعدها، وبها قرأ ورش. ينظر: التيسير: ٩٩. وينظر: المحرّر الوجيز:٣/ ١٨٢، والبحر المحيط: ٣/ ٥١١، والإتحاف: ١/ ٥٣٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/ ٣١٢، والسبعة: ٢٤٤، ومعاني القراءات: ١/ ٣٣٢، والمبسوط: ١٨٥، وحجّة القراءات: ٢٢٧، والكشف: ١/ ٤١٠، والتيسير: ٩٩، والنشر: ٢/ ٢٥٤.

(٥) من الآية (٤٦) من سورة المائدة. وتمامها: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

مفعولًا لهما، فأُقَدِّرُ: وليحكمَ أهلُ الإنجيلِ بما أنزل اللهُ آتيناه إيّاه[١].

وقال ابنُ عطيّةَ قريبًا مِن الوجهِ الأوّلِ - أعني كونَ (وليحكم) مفعولًا له عطفًا على (هُدًى)، والعاملُ (آتيناه) الملفوظُ به - فإنه قال: وآتيناه الإنجيلَ؛ ليتضّمنَ الهدى والنورَ والتصديقَ، وليحكمَ أهلُ الإنجيلِ[٢].

قال الشيخُ[٣]: فعَطَفَ (وليحكمَ) على توّهمِ علّةٍ؛ ولذلك قال: ليتضمّنَ. وذَكَرَ الشيخُ قولَ الزمخشريِّ السابقَ، وجَعَلَه أقربَ إلى الصوابِ مِن قولِ ابنِ عطيّةَ، قال: لأن الهدى الأوّلَ والنورَ والتصديقَ لم يُؤْتَ بها على أنها علّةٌ، إنما جيء بقولِه: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ على معنى: كائنًا فيه ذلك ومصدّقًا، وهذا معنى الحالِ، والحالُ لا تكونُ علّةً؛ فقولُه: ليتضمّنَ كَيْتَ وكَيْتَ، وليحكمَ، بعيدٌ»[٤].

دراسة المسألة:

في إعراب ﴿وَلِيَحْكُمَ﴾ في قراءة حمزة - بكسر اللام، ونصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ) - وجهان:

الأوّل: أن يكون مفعولًا له معطوفًا على (هُدًى) و (موعظةً)، إنْ جُعلا مفعولًا لهما، وتتعلّق اللامُ حينئذٍ بـ (آتَيْنَا)، أو (قَفَّيْنَا)، أي: قفّينا للهدى والموعظةِ وللحكمِ، أو آتيناه الهدى

(١) الكشّاف: ٢/ ٢٤٦.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٨٢.

(٣) البحر المحيط: ٣/ ٥١٢.

(٤) الدرّ المصون: ٤/ ٢٨٥-٢٨٦.

والموعظةَ والحكمَ. وإليه ذهب الزمخشري[١]، وابن عطيّة[٢]، والرازي[٣]، والقرطبي[٤]، والسمين الحلبي[٥]، وغيرهم[٦].

قال ابنُ عطيّةَ: «وقرأ حمزةُ وحدَه: ﴿وَلِيَحْكُمَ﴾ - بكسرِ اللامِ وفتحِ الميمِ- على لامِ (كي)، ونصبِ الفعلِ بها، والمعنى: وآتيناه الإنجيلَ؛ ليتضّمنَ الهدى والنورَ والتصديقَ، [و][٧] ليحكمَ أهلُه بما أنزل اللهُ فيه»[٨].

واعترض عليه أبو حيّان بأنه جعل (وليحكمَ) مفعولًا له معطوفًا على قوله: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا﴾؛ على توهّم علةٍ فيها؛ بدليل أنه قال: «ليتضمّنَ»، وهذه أحوال، والحال لا تكون علّةً، فقال: «وقال ابنُ عطيّةَ: (والمعنى: وآتيناه الإنجيلَ؛ ليتضّمنَ الهدى والنورَ والتصديقَ، وليحكمَ أهلُ الإنجيلِ بما أنزل اللهُ فيه). انتهى. فعَطَفَ (وليحكمَ) على توّهمِ علّةٍ؛ ولذلك قال: ليتضمّنَ الهدى. والزمخشريُّ جَعَلَه معطوفًا على (هدى) و (موعظةً)، على توهّم النطقِ باللامِ فيهما، كأنه قال: وللهدى والموعظةِ وللحكمِ، أي: جَعَلَه مقطوعًا ممّا قبلَه، وقدّر العاملَ مؤخّرًا، أي: وليحكمَ أهلُ الإنجيلِ بما أنزل اللهُ فيه آتيناه إيّاه. وقولُ الزمخشريِّ أقربُ إلى الصوابِ؛ لأن الهدى الأوّلَ والنورَ والتصديقَ لم يُؤْتَ بها على سبيلِ العلّةِ، إنما

---

(١) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٤٦. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥١١، والدرّ المصون: ٤/ ٢٨٥.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٨٢. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥١١-٥١٢، والدرّ المصون: ٤/ ٢٨٥.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٢/ ١١.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٣٤.

(٥) ينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢٨٥.

(٦) ينظر: فتح القدير:٢/ ٤٧، روح المعاني: ٦/ ١٥١.

(٧) تكملة يلتئم بها الكلام.

(٨) المحرّر الوجيز: ٣/ ١٨٢.

جيء بقولِه: ﴿فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾ على معنى: كائنًا فيه ذلك ومصدّقًا، وهذا معنى الحالِ، والحالُ لا يكونُ علّةً؛ فقولُ ابنِ عطيّةَ: (ليتضمّنَ كَيْتَ وكَيْتَ، وليحكمَ)، بعيدٌ»[١].

الثاني: أن يكون مفعولًا له معطوفًا على (هُدًى) و (موعظةً)، إنْ جُعلا حالين معطوفين على (مُصَدِّقًا) وتتعلّق اللام حينئذٍ بمحذوفٍ دلّ عليه (آتيناه) المذكور، أي: وللحكمِ آتيناه ذلك. وإليه ذهب الزمخشري[٢]، والسمين الحلبي[٣]، وأبو السعود[٤]، والطاهر بن عاشور[٥].

الموضع الثامن: قال تعالى: ﴿وَيَقُولُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَهَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ﴾[٦].

قال السمين الحلبيّ: «قولُه تعالى: ﴿وَيَقُولُ﴾: قرأ أبو عمرٍو والكوفيّون[٧] بالواوِ قبلَ (يقولُ)، والباقون بإسقاطِها، إلّا أن أبا عمرٍو نَصَبَ الفعلَ بعدَ الواوِ، وروى عنه عليُّ بن نصرٍ الرفعَ كالكوفيّين[٨]، فتحصّل فيه ثلاثُ قراءاتٍ: ﴿يَقُولُ﴾ مِن غيرِ واوٍ، ﴿وَيَقُولَ﴾ بالواوِ والنصبِ، ﴿وَيَقُولُ﴾ بالواوِ والرفعِ... وأمّا قراءةُ أبي عمرٍو فهي التي تحتاجُ إلى فَضْلِ نظرٍ، واختلف الناسُ في ذلك على ثلاثةِ أوجهٍ:

---

(١) البحر المحيط: ٣/ ٥١١-٥١٢.

(٢) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٤٦.

(٣) ينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٢٨٥.

(٤) ينظر: تفسير أبي السعود: ٣/ ٤٤.

(٥) ينظر: تفسير التحرير والتنوير: ٦/ ٢١٩-٢٢٠.

(٦) من الآية (٥٣) من سورة المائدة.

(٧) الكوفيّون هم: عاصم، وحمزة، والكسائيّ.

(٨) ينظر: السبعة: ٢٤٥، وإعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٦، ومعاني القراءات: ١/ ٣٣٣، والمبسوط: ١٨٦، وحجّة القراءات: ٢٢٩، والكشف: ١/ ٤١١، والنشر: ٢/ ٢٥٤.

أحدُها: أنه منصوبٌ عطفًا على ﴿فَيُصْبِحُواْ﴾[1] على أحدِ الوجهين المذكورين في نصبِ (فيُصْبِحُوا)، وهو الوجهُ الثاني، أعني كونَه منصوبًا بإضمارِ (أنْ) في جوابِ الترجّي بعدَ الفاءِ؛ إجراءً للترجّي مجرى التمنّي... وهذا الوجهُ - أعني عطفَ (ويقولَ) على (فيُصْبِحُوا) - قاله الفارسيُّ[2]، وتبعه جماعةٌ، ونقله عنه أبو محمدٍ بن عطيّةَ[3]، وذكره أبو عمرٍو بن الحاجبِ أيضًا[4]...

الثاني: أنه منصوبٌ عطفًا على المصدرِ قبلَه، وهو (الفتحُ)، كأنه قيل: فعسى اللهُ أن يأتيَ بالفتحِ، وبأن يقولَ، أي: وبقولِ الذين آمنوا، وهذا الوجهُ ذكره أبو جعفرٍ النحّاسُ[5]...

الثالثُ - مِن أوجهِ نصبِ (ويقولَ) -: أنه منصوبٌ عطفًا على قولِه: (يأتيَ)، أي: فعسى اللهُ أن يأتيَ ويقولَ، وإلى هذا ذهب الزمخشريُّ[6]، ولم يَعْتَرِضْ عليه بشيءٍ.

وقد رُدَّ ذلك بأنه يلزمُ عطفُ ما لا يجوزُ أن يكونَ خبرًا على ما هو خبرٌ، وذلك أن قولَه: (أنْ يأتيَ) خبرُ (عسى)، وهو صحيحٌ؛ لأن فيه رابطًا عائدًا على اسمِ (عسى)، وهو ضميرُ

---

(١) من الآية (٥٢) من سورة المائدة. والآية بتمامها: ﴿فَتَرَى ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ يُسَـٰرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ ۚ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِىَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ نَـٰدِمِينَ﴾.

(٢) لم يذكر أبو عليّ الفارسيّ في الحجّة هذا الوجه عند تخريج قراءة أبي عمرٍو، وإنما ذكر أوجهًا غيره. ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٣/ ٢٢٩-٢٣١.

(٣) ذكر ابن عطيّة هذا الوجه ضمن أوجهٍ ثلاثةٍ، لكنه لم يعزه إلى أبي عليّ الفارسي. ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٩٥.

(٤) لم أقف عليه في كتبه التي بين يدي. ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٢٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن: ٢/ ٢٦.

(٦) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٥١.

الباري - تعالى -، وقولُه: ﴿وَيَقُولُ﴾ ليس فيه ضميرٌ يعودُ على اسمِ (عسى)، فكيف يصحُّ جَعْلُه خبرًا؟!

وقد اعتذر مَن أجاز ذلك عنه بثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنه مِن بابِ العطفِ على المعنى، والمعنى: فعسى أن يأتيَ اللهُ بالفتحِ ويقولَ الذين آمنوا، فتكونُ (عسى) تامّةً؛ لإسنادِها إلى (أنْ) وما في حيِّزِها، فلا تحتاجُ حينئذٍ إلى رابطٍ، وهذا قريبٌ مِن قولِهم: (العطف على التوهّم)، نحو: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾[١]...»[٢].

دراسة المسألة:

اختُلف في توجيه قراءة أبي عمرو: ﴿وَيَقُولَ﴾ - بإثبات الواو، ونصب الفعل - على ثلاثة أوجهٍ:

الأوّل: أنّ (ويقولَ) منصوبٌ عطفًا على (فيُصْبِحُوا) على أن يكون (فيُصْبِحُوا) منصوبًا بإضمار (أنْ) في جواب الترجّي بعد الفاء. وعُزي هذا الوجه إلى أبي عليّ الفارسيّ[٣]. وإليه ذهب ابن عطيّة[٤]، والباقولي[٥]، وأبو البركات بن الأنباري[٦]، والآلوسي[٧]، ورجّحه أبو

(١) من الآية (١٠) من سورة المنافقون.

(٢) الدرّ المصون: ٤/ ٣٠١-٣٠٥.

(٣) ينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٣٠٢. ولم أقف عليه في كتابه الحجّة كما ذكرت قبلُ.

(٤) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٩٥.

(٥) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٣٥٧.

(٦) ينظر: البيان: ١/ ٢٩٧.

(٧) ينظر: روح المعاني: ٦/ ١٥٩.

السعود[١] والشوكاني[٢] معلّلَينِ ذلك بأن هذا القول إنما يصدر عن المؤمنين عند ظهور ندامةِ الكافرين، لا عند إتيان الفتح فقط.

الثاني: أنه منصوبٌ عطفًا على المصدر قبله، وهو (الفتحُ)، كأنه قيل: فعسى اللهُ أن يأتيَ بالفتحِ، وبأن يقولَ الذين آمنوا، أي: وبقولِ الذين آمنوا[٣]. وإليه ذهب الباقولي[٤]، وأبو البركات بن الأنباري[٥]، وأبو البقاء العكبريّ[٦]، والبيضاوي[٧].

الثالث: أنه منصوبٌ عطفًا على لفظ (يأتيَ)، أي: فعسى اللهُ أن يأتيَ ويقولَ[٨]. وإليه هذا ذهب

---

(١) ينظر: تفسير أبي السعود: ٣/ ٤٩.

(٢) ينظر: فتح القدير: ٢/ ٥١.

(٣) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٦، ومشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٩، والفريد: ٢/ ٤٩-٥٠، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٥٠، والبحر المحيط: ٣/ ٥٢٢، والدرّ المصون: ٤/ ٣٠٣، وروح المعاني: ٦/ ١٥١.

(٤) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٣٥٩.

(٥) ينظر: البيان: ١/ ٢٩٦-٢٩٧.

(٦) ينظر: التبيان: ١/ ٤٤٥.

(٧) ينظر: أنوار التنزيل: ٢/ ١٣١.

(٨) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٦، ومعاني القراءات: ١/ ٣٣٣، والحجّة في القراءات السبع: ١٣٢، وكشف المشكلات: ١/ ٣٥٧-٣٥٩، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٤٩، وروح المعاني: ٦/ ١٥٩.

الفرّاء[١]، والأخفش[٢]، والطبري[٣]، والزمخشريُّ[٤]، وغيرهم[٥].

واعتُرض على هذا الوجه بأنه يلزم عطفُ ما لا يجوز أن يكونَ خبرًا على ما هو خبرٌ، وذلك أن قوله: (أنْ يأتيَ) خبر (عسى)، وفيه رابطٌ عائدٌ على اسم (عسى)، وهو ضمير الباري - تعالى -، وقوله: (ويقولُ) ليس فيه ضميرٌ يعود على اسم (عسى)، فكيف يصحّ جَعْلُه خبرًا[٦]؟!

وقد اعتذر عنه مَن أجاز ذلك بثلاثةِ أوجهٍ[٧]:

الأوّل: أن يكون (ويقولَ) معطوفًا على (يأتيَ) حملًا على المعنى، والمعنى: فعسى أن يأتيَ اللهُ بالفتح ويقولَ الذين آمنوا[٨]، فتكون (عسى) تامّةً؛ لإسنادها إلى (أنْ) وما في حيِّزِها، فلا تحتاج حينئذٍ إلى رابطٍ، وهذا قريبٌ مِن قولهم: (العطف على التوهّم)، نحو: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾. أي: على توهّم كون (عسى) تامّةً، كما جُزم (أَكُنْ) على توهّم

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣١٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٦٠.

(٣) ينظر: جامع البيان: ٨/ ٥١٦.

(٤) ينظر: الكشّاف: ٢/ ٢٥١. وينظر: الدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤.

(٥) ينظر: الكشف والبيان: ١١/ ٣٧٧، ومعالم التنزيل: ٣/ ٦٩، وبحر العلوم: ١/ ٤٤٣، ومجمع البيان: ٣/ ٢٩١، ومدارك التنزيل: ١/ ٤٥٤، وتفسير التحرير والتنوير: ٦/ ٢٣٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٦٠، وإعراب القرآن للنحّاس: ٢/ ٢٦، والتبيان: ١/ ٤٤٤، والفريد: ٢/ ٤٩، والدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤.

(٧) ينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٢١، والدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤-٣٠٥.

(٨) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ١/ ٢٢٨-٢٢٩، والتفسير البسيط: ٧/ ٤٢٤، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٤٩، وتفسير أبي السعود: ٣/ ٤٩.

سقوط الفاء من (أَصَّدَّقَ)[١]. قاله أبو عليّ الفارسيّ[٢]، وابن عطيّة[٣]، وأبو البركات بن الأنباري[٤]، والرازي[٥]، وأبو البقاء العكبريّ[٦]، وغيرهم[٧].

الثاني: أن يكون (ويقولَ) معطوفًا على لفظ (أَنْ يأتيَ)، على أن يُجعل (أَنْ يأتيَ) بدلًا من لفظ الجلالة، لا خبرَ (عسى)، وتكون (عسى) حينئذٍ تامّةً، لا ناقصةً، والتقدير: فعسى أن يأتيَ اللهُ بالفتحِ ويقولَ الذين آمنوا[٨]. قاله أبو عليّ الفارسيّ[٩]، ومكّي بن أبي طالب القيسيّ[١٠]، وابن عطيّة[١١]، وأبو البقاء العكبريّ[١٢] وغيرهم[١٣].

---

(١) ينظر: روح المعاني: ٦/ ١٥٩.

(٢) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٢/ ٢٢٩-٢٣٠. وينظر: غرائب التفسير: ١/ ٣٣٢، والبحر المحيط: ٣/ ٥٢٢، والدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤.

(٣) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٩٥.

(٤) ينظر: البيان: ١/ ٢٩٦.

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٢/ ٢٠.

(٦) ينظر: التبيان: ١/ ٤٤٤.

(٧) ينظر: الفريد: ٢/ ٤٩، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٣١.

(٨) ينظر: الفريد: ٢/ ٥٠.

(٩) ينظر: الحجّة للقرّاء السبعة: ٢/ ٢٣٠-٢٣١. وينظر: البحر المحيط: ٣/ ٥٢٢، والدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤، وروح المعاني: ٦/ ١٥٩.

(١٠) ينظر: الكشف: ١/ ٤١٢.

(١١) ينظر: المحرّر الوجيز: ٣/ ١٩٥.

(١٢) ينظر: التبيان: ١/ ٤٤٤.

(١٣) ينظر: مجمع البيان: ٣/ ٢٩١، والجامع لأحكام القرآن: ٨/ ٥٠، وأنوار التنزيل: ٢/ ١٣١.

الثالث: أن يكون (ويقولَ) معطوفًا على لفظ (يأتيَ)، ويُقَدَّرُ مع المعطوف (يقولَ) ضميرٌ محذوفٌ هو مصحِّحٌ لوقوعه خبرًا عن (عسى)، والتقدير: ويقولَ الذين آمنوا به، أي: بالله، ثمّ حُذف؛ للعلم به[١]. قاله أبو البقاء العكبريّ[٢].

وأسهل هذه الأوجه في نظري أنّ نصب (ويقولَ) لكونه معطوفًا على (فيُصْبِحُوا)، على أن يكون (فيُصْبِحُوا) منصوبًا بإضمار (أنْ) في جواب الترجّي بعد الفاء.

والأصبهاني[٣]، وابن عطيّة[٤]، والباقولي[٥]، وأبو البركات بن الأنباري[٦]، وأبو البقاء العكبري[٧]، وأبو حيّان[٨]، وغيرهم[٩].

---

(١) ينظر: روح المعاني: ٦/ ١٥٩.

(٢) ينظر: التبيان: ١/ ٤٤٥. وينظر: الفريد: ٤/ ٤٩، والبحر المحيط: ٣/ ٥٢١، والدرّ المصون: ٤/ ٣٠٤.

(٣) ينظر: إعراب القرآن: ١٥٧.

(٤) ينظر: المحرّر الوجيز: ٤/ ٦١١.

(٥) ينظر: كشف المشكلات: ١/ ٥٨٠.

(٦) ينظر: البيان: ٢/ ٢١.

(٧) ينظر: التبيان: ٢/ ٧٠٧.

(٨) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٢٤٤.

(٩) ينظر: مجمع البيان: ٥/ ٢٣٤-٢٣٥، وغرائب التفسير: ١/ ٥١٣، ومفاتيح الغيب: ١٨/ ٢٨، والجامع لأحكام القرآن: ١٠/ ١٦٧، وأنوار التنزيل: ٣/ ١٤١، ومدارك التنزيل: ٢/ ٧٢-٧٣، وغرائب القرآن: ٤/ ٣٧، وتفسير أبي السعود: ٤/ ٢٢٥، وفتح القدير: ٢/ ٥١١، وروح المعاني: ١٢/ ٩٨.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبعد:

فقد خرجت هذه الدراسة بمجموعةٍ من النتائج، من أبرزها:

١- (الحَمْلُ على التوهّمِ) ضربٌ من ضروب الحَمْل المتنوّعة التي وجّه بها النحويّون ما يخالف القواعد النحوية والصرفية، مثل: الحَمْل على اللفظ، والحمل على الموضع، والحمل على النظير، والحمل على النقيض، والحمل على المعنى، وغيرها.

٢- ورد (الحَمْل على التوهّم) كثيرًا في شواهد العربية الشعرية والنثرية، وعُني به علماء العربية، مثل: الخليل بن أحمد، وتلميذه سيبويه، والمبرّد، والفارسي، وابن جنّي، وابن الأنباري، والعكبري، وأبي حيّان، وابن هشام، والسيوطي، وغيرهم.

٣- يُعَدُّ الفرّاء أوّل مَن عرّف بـ (الَحمْل على التوهّم) من النحويّين القدامى، وأبو حيّان الأندلسيّ هو أوّل مَن عرّف به من النحويّين المتأخرّين.

٤- للتوهّم شرطٌ لجوازه، وشرطٌ لحسنه، أمّا شرطُ جوازه فهو صحّةُ دخول العامل الـمُتَوَهَّم، وأمّا شرطُ حسنه فهو كثرةُ دخوله هناك.

٥- للحمل على التوهّم صورٌ كثيرةٌ، أشرت إليها وإلى أمثلتها في التمهيد لهذا البحث.

٦- ارتضى بعض العلماء تسمية (الحَمْل على التوهّم) إذا وقع في القرآن بـ (العطف على المعنى)؛ وذلك تأدُّبًا مع كلام الله.

٧- جاء العطف على التوهّم في أنواع الإعراب الأربعة: الجرّ، والجزم، والرفع اسمًا والنصب اسمًا وفعلًا، كما وقع في المركّبات.

٨- ورد التوجيه بالحمل على التوهّم في باب (عطف النسق) أكثر من غيره من أبواب النحو؛ وذلك لأن اختلاف الإعراب بين المتعاطفَين بابٌ واسعٌ للتأويلات والتخريجات.

٩- غلبة مسائل (الحَمْل على التوهّم) في القراءات القرآنية، خاصّة الشاذّة منها.

١٠- الفرق بين العطف على المحلّ والعطف على التوهّم أن العامل في العطف على المحلّ موجود دون أثره، والعامل في العطف على التوهّم مفقود دون أثره.

١١- السمين الحلبي كان من أكثر العلماء الذين أفاضوا في التوجيه بالحمل على التوهّم في كتابه (الدرّر المصون)، فقد اعتمد عليه في توجيه بعض الآيات والقراءات القرآنية التي خالفت القواعد النحوية المشهورة.

١٢- لم يكن السمين الحلبي على منهجٍ واحدٍ في موقفه من (الحَمْل على التوهّم)، بل تباين موقفه في ذلك بين متوقّفٍ، ومجيزٍ له ومخرِّجٍ بعض الأعاريب عليه، ومانعٍ له وواصفٍ ما جاء منه في القرآن بالضعف، أو بعدم القياس، أو أن حَمْلَ ما جاء منه في القرآن فيه سوءُ أدبٍ، أو غلطٌ على القرآن، مع محاولة تخريج ما جاء منه فيه على وجهٍ آخرَ.

١٣- بلغ عدد المواضع التي ورد فيها التوجيه بالحمل على التوّهم في كتاب (الدرّ المصون) خمسةً وعشرين موضعًا، ستّةَ عشرَ موضعًا في باب العطف، وتسعةُ مواضعَ في غير باب العطف.

١٤- ظهر لي أن السمين الحلبي اعتمد على شيخه أبي حيّان في نقل بعض مواضع الحمل على التوهّم من تفسيره (البحر المحيط)، فقد نقل عنه ثمانيةَ عشرَ موضعًا، صرّح بالنقل عنه في عشرةِ مواضعَ منها، ولم يفعل ذلك في ثمانيةِ مواضعَ، لكنه لم يكتفِ بما نقله عن شيخه، بل كان كثيرًا ما يبدي رأيه فيما خرّجه على التوهّم موافقًا له أو مخالفًا.

١٥- ظهر لي أيضًا أن السمين الحلبي انفرد بذكر سبعةِ مواضعَ ممّا خُرِّجَ على الحمل على التوهّم، خمسةٌ منها في باب العطف، واثنان في غير باب العطف.

الحمد لله أوّلًا وآخرًا، وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع:

أولًا: الرسائل العلمية:

١-التوهّم في النحو العربي، هدى سليمان السرّاء، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات بالرياض، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٢-الحمل على التوهّم في القراءات القرآنية، لافي محمد العنزي، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، ٢٠١١م.

٣-ظاهرة التوهّم وأثرها في التطوّر النحوي والصرفي في اللغة العربية، أسامة فؤاد حمادة، رسالة دكتوراه، كلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزّة، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

٤-غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الرواية عن الصحابة والتابعين والأئمّة المتقدّمين، ابن مهران، ت/ براء بن هاشم الأهدل، رسالة دكتوراه، كلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أمّ القرى، ١٤٣٨-١٤٣٩هـ.

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

٥- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشراً أحمد بن محمد البنّاءات/ د. شعبان محمد إسماعيل عالم الكتب: بيروت، ومكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة ط (١) ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٦- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ت/ مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة المنوّرة، لا ط، ١٤٢٦هـ.

٧- أثر التوهّم في توجيه القراءة القرآنية، خالد موسى مصطفى العجارمة، مجلّة الدراسات اللغوية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج (١٧)، ع (٤)، شوّال - ذو الحجّة ١٤٣٦هـ/ أغسطس - أكتوبر ٢٠١٥م.

٨- ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيّان الأندلسي ت/ د. رجب عثمان محمد مكتبة

الخانجي: القاهرة، ط (١) ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٩- الأزمنة والأمكنة، أبو علي المرزوقي الأصفهاني، مطبعة مجلس دائرة المعارف: حيدر آباد، ط (١)، ١٣٣٢هـ.

١٠- الأزهيَّة في علم الحروف، علي بن محمد الهروي، ت/ عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

١١- أساس البلاغة، أبو القاسم الزمخشري، ت/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٢- أسس علم اللغة، ماريو باي، ترجمة/ أ.د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب: القاهرة، ط (٨)، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٣- الأصول في النحو، أبو بكر بن السرّاج، ت/ د. عبد المحسن الفتلي، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٣)، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٤- الأضداد، محمد بن القاسم الأنباري، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية: بيروت، لا ط، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٥- إعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه، ت/ د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

١٦- إعراب القراءات الشواذّ، أبو البقاء العكبري، ت/ محمد السَّيِّد عزّوز، عالم الكتب: بيروت، ط (١)، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

١٧- إعراب القرآن، أبو جعفر النحّاس، ت/ د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط (٢)، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٨- إعراب القرآن، أبو القاسم إسماعيل بن محمّد الأصبهاني، ت/ د. فائزة بنت عمر

المؤيَّد، لا ط، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

١٩- إعراب القرآن المنسوب إلى الزجّاج، ت/ إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري: القاهرة، دار الكتاب اللبناني: بيروت، لا ط، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٢م.

٢٠- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين: بيروت، ط (١٥) ٢٠٠٢م.

٢١- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ابن السِّيد البطليوسي، ت/ أ. مصطفى السقّا، و د. حامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية: القاهرة، لا ط، ١٩٩٦م.

٢٢- أمالي الزجّاجي، أبو القاسم الزجّاجي، ت/ عبد السلام هارون، دار الجيل: بيروت، ط (٢)، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٣- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي الحَسَني العلوي، ت/ د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٢٤- الأنساب، أبو سعد السمعاني، ت/ الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مكتبة ابن تيميّة: القاهرة، ط (٢) ١٤٠٠ه/ ١٩٨٠م.

٢٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين، أبو البركات الأنباري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل: بيروت، لا ط، ١٩٨٢م.

٢٦- أنوار التنزيل وأسرار التأويل = تفسير البيضاوي، ناصر الدين البيضاوي، ت/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسّسة التاريخ العربي: بيروت، ط (١)، لا ت.

٢٧- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية: بيروت، لا ط، لا ت.

٢٨- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، ت/ د. حسن شاذلي فرهود، ط (١)،

١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.

٢٩- الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب، ت/ د. موسى بنّاي العليلي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق، مطبعة العاني: بغداد، لا ط، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٣٠- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ، أبو بكر الأنباري، ت/ محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م.

٣١- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي، ت/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٣٢- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث: القاهرة، لا ط، ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٧م.

٣٣- بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة، جلال الدين السيوطيّ، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية: بيروت، لا ط، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٣٤- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات بن الأنباري، ت/ د. طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، لا ط، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٣٥- البيان والتبيين، أبو عثمان الجاحظ، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (٧)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.

٣٦- تاج العروس من جواهر القاموس، السَّيِّد محمد مرتضى الزَّبيدي، وزارة الإرشاد والأنباء: الكويت، ت/ عبد الستّار أحمد فرّاج وزملائه، ط (١)، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٣٧- تاريخ جرجان = كتاب معرفة علماء أهل جرجان، أبو القاسم حمزة بن يوسف السهمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية: حيدر آباد، ط (١)، ١٣٦٩هـ/ ١٩٥٠م.

٣٨- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ت/ علي محمد البجاوي، عيسى البابي

الحلبي وشركاه: القاهرة، لا ط، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٣٩- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، ت/ د. عبّاس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي: بيروت، ط (١)، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٤٠- التذكرة في القراءات الثمان، أبو الحسن طاهر بن غَلْبون الحلبي، ت/ أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم: جدّة، ط (١)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٤١- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل أبو حيّان الأندلسي ت/ أ. د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، وكنوز إشبيليا: الرياض، ط (١) ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٤٢- التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، المطبعة الأزهرية المصرية: القاهرة، ط (٢)، ١٣٢٥هـ.

٤٣- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ابن أبي بكر الدماميني ت/ د. محمد بن عبد الرحمن المفدّى ط (١) ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

٤٤- التفسير البسيط، أبو الحسن الواحدي، ت/ د. محمد بن صالح الفوزان وآخرين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: الرياض، لا ط، ١٤٣٠هـ.

٤٥- تفسير التحرير والتنوير، الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر، لا ط، ١٩٨٤م.

٤٦- تفسير الراغب الأصفهاني، ت/ د. عادل بن علي الشدّي، مدار الوطن للنشر: الرياض، ط (١)، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٤٧- تفسير أبي السعود المسمّى (إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم)، أبو السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، لا ط، لا ت.

٤٨- تفسير السمرقندي المسمّى (بحر العلوم)، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي، ت/

الشيخ علي محمد معوّض وزملائه، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٤٩- تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري، ت/ الشيخ زكريّا عميرات، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

٥٠- التكملة أبو عليّ الفارسيّ ت/ د. كاظم بحر المرجان عالم الكتب: بيروت ط (٢) ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.

٥١- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش، ت/ أ.د. علي محمد فاخر وزملائه، دار السلام: القاهرة، ط (٢)، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

٥٢- تهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، ت/ عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة: القاهرة، لا ط، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

٥٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، ابن أمّ قاسم المرادي، ت/ أ.د. عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي: القاهرة، ط (١)، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥٤- التوهّم أو القياس الخاطئ في الدرس اللغوي عند العرب قديمًا وحديثًا، محمد عبده فلفل، مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، ع (٥٩)، س (٢٤)، ربيع الآخر - شوّال ١٤٢١هـ/ تمّوز - كانون الأوّل ٢٠٠٠م.

٥٥- التوهّم: دراسة في كتاب سيبويه، راشد أحمد جراري، المجلّة العربية للعلوم الإنسانية: جامعة الكويت، مج (١٧)، ع (٦٦)، ١٩٩٩م.

٥٦- التوّهم عند النحاة، د. عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب: القاهرة، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

٥٧- التوهّم ومظانّه في اللغة العربية، رقية الخزامي، مجلّة كلية اللغة العربية بالزقازيق:

جامعة الأزهر، ع (٢١)، ٢٠٠١م.

٥٨- التيسير في القراءات السبع أبو عمرو الداني عُني بتصحيحه/ أوتويرتزل مكتبة الثقافة الدينية: القاهرة ط (١) ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

٥٩- جامع البيان عن تأويل القرآن = تفسير الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، ت/ محمد محمود شاكر، مكتبة ابن تيميّة: القاهرة، ط (٢)، لا ت.

٥٦- الجامع لأحكام القرآن والمبيِّن لما تضمّنه من السنة وآي الفرقان، أبو عبد الله القرطبي، ت/ د. عبد الله بن عبد المحسن التركي وزملائه، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (١)، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

٦١- الجمل في النحو، أبو القاسم الزجّاجي، ت/ د. علي توفيق الحمد، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ودار الأمل: إربد، ط (١)، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦٢- الجنى الداني في حروف المعاني، ابن أمّ قاسم المرادي، ت/ د. فخر الدين قباوة، و أ. محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٦٣- الجواهر الحسان في تفسير القرآن = تفسير الثعالبي، عبد الرحمن بن محمد الثعالبي المالكي، ت/ الشيخ علي محمد معوّض وزميليه، دار إحياء التراث العربي، ومؤسّسة التاريخ العربي: بيروت، ط (١)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦٤- حاشية الشهاب المسمّاة (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي)، دار صادر: بيروت، لا ط، لا ت.

٦٥- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، محمد بن علي الصبّان، ت/ طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية: القاهرة، لا ط، لا ت.

٦٦- الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه، ت/ د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق:

بيروت، ط (٣)، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

٦٧- حجّة القراءات، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، ت/ سعيد الأفغاني، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٥)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٦٨- الحجّة للقرّاء السبعة، أبو علي الفارسي، ت/ بدر الدين قهوجي، وبشير حويجاتي، دار المأمون للتراث: دمشق، ط (١)، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٦٩- الحمل على التوهّم بين القدامى والمحدثين وتقارض المصطلحات، د. ماهر محمود عميرة، مجلّة كلية الآداب: جامعة بور سعيد، ع (٩)، يناير ٢٠١٧م.

٧٠- الحمل على التوهّم في إعراب القرآن وأثره في المعنى عند أبي حيّان في البحر المحيط، د. رمضان خميس القسطاوي، حوليّة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات: جامعة الأزهر بالإسكندرية، مج (٢٧) ع (٤)، ٢٠١١م.

٧١- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، ت/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي: القاهرة، ط (١)، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٧٢- الخصائص، ابن جنّي، ت/ محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية: القاهرة، لا ط، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م.

٧٣- دَرْج الدرر في تفسير الآي والسور، عبد القاهر الجرجاني، ت/ وليد أحمد الحسين، وإياد عبد اللطيف القيسي، مجلّة الحكمة: مانشستر، ط (١)، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

٧٤- الدرّ الفريد وبيت القصيد، محمد بن أيدمر المستعصمي، تحقيق/ فؤاد سزكين وزملائه، معهد تاريخ العلوم العربية والإسلامية: جامعة فرانكفورت، لا ط، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٧٥- الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي،

ت/ د .أحمد محمد الخرّاط، دار القلم: دمشق، لا ط، لات.

٧٦- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، القاضي عبد النبي نكري، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

٧٧- دقائق التصريف، أبو القاسم محمد بن سعيد المؤدِّب، ت/ أ.د. حاتم صالح الضامن، دار البشائر: دمشق، ط (١)، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

٧٨- ديوان الأدب، إبراهيم بن إسحاق الفارابي، ت/ د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، لا ط، ١٩٧٤م.

٧٩- ديوان امرئ القيس، ت/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف: القاهرة، ط (٥)، ١٩٩٠م.

٨٠- ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، ت/ د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف: القاهرة، ط (٣)، ١٩٨٦م.

٨١- ديوان أبي النجم العِجْلي، ت/ د. محمد أديب جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦.

٨٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني أحمد بن عبد النور المالقي ت/ أ.د. أحمد محمد الخرّاط دار القلم: دمشق ط (٣) ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٨٣- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود الآلوسي البغدادي، دار إحياء التراث العربي: بيروت، لا ط، لا ت.

٨٤- الروض الأُنُف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، عبد الرحمن السهيلي، ت/ عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، ط (١)، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م.

٨٥- سرّ صناعة الإعراب، ابن جنّي، ت/ د. حسن هنداوي، دار القلم: دمشق، ط (٢)،

١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م.

٨٦- سفر السعادة وسفير الإفادة، علم الدين السخاوي، ت/ د. محمد أحمد الدالي، دار صادر: بيروت، ط (٢)، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م.

٨٧- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي، ت/ د. محمد علي سلطاني، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م.

٨٨- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر البغدادي، ت/ عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقّاق، دار المأمون للتراث: دمشق، لا ط، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

٨٩- شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمَّى (منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك)، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط (٢)، ١٣٥٨هـ/ ١٩٣٩م.

٩٠- شرح ألفيّة ابن مالك، بدر الدين بن الناظم، ت/ د. عبد الحميد السَّيِّد عبد الحميد، دار الجيل: بيروت، لا ط، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

٩١- شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي، ت/ د. عبد الرحمن السيِّد، و د. محمد بدوي المختون، دار هجر: القاهرة، ط (١)، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

٩٢- شرح ديوان الفرزدق، ضبط وشرح/ إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة: بيروت، ط (١)، ١٩٨٣م.

٩٣- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، ابن برّي، ت/ د. عيد مصطفى درويش، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميرية: القاهرة، لا ط، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٩٤- شرح شواهد شرح الشافية، رضي الدين الإستراباذي، ت/ محمد نور الحسن وزميليه، دار الكتب العلمية: بيروت، لا ط، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٩٥- شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، تصحيح وتعليق/ محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، لا ط، لات.

٩٦- شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ت/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث: القاهرة، ط (٢٠)، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

٩٧- شرح الكافية، رضي الدين الإستراباذي، د. حسن بن محمد الحفظي، و د. يحيى بشير مصري، إدارة الثقافة والنشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، ط (١)، ١٤١٤، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٣، ١٩٩٦م.

٩٨- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الأندلسي، ت/ د. عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي: جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة، ودار المأمون للتراث: دمشق، ط (١)، ١٤٠٢هـ.

٩٩- شرح كتاب سيبويه، أبو الحسن الرمّاني، ت/ أ.د. شريف عبد الكريم النجّار، دار السلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

١٠٠- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، ت/ د. عبد المعطي أمين قلعجي، شركة القدس للنشر والتوزيع: القاهرة، ط (١)، ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م.

١٠١- شرح اللمع، أبو الحسن الأصفهاني، ت/ د. إبراهيم بن محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض، لا ط، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.

١٠٢- شرح المفصّل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية: القاهرة، لا ط، لا ت.

١٠٣- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش، ت/ د. فخر الدين قباوة، المكتبة العربية: حلب، ط (١)، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.

١٠٤- شعر الأخطل، صنعة السُّكَّري، روايته عن أبي جعفر محمد بن حبيب، ت/ د. فخر

الدين قباوة، دار الفكر المعاصر: بيروت، ودار الفكر: دمشق، ط (٤)، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

١٠٥- شعر زهير بن أبي سلمى، صنعة الأعلم الشنتمري، ت/ د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة: بيروت، ط (٣)، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٠٦- شعر عبد الله بن الزَّبِير الأسدي، ت/ د. يحيى الجبوري، دار الحريّة للطباعة: بغداد، لا ط، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١٠٧- شعر قيس بن زهير العَبْسي، ت/ عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب: النجف، لا ط، ١٩٧٢م.

١٠٨- شواذّ القراءات، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، ت/ د. شمران العجلي، مؤسّسة البلاغ: بيروت، لا ط، لا ت.

١٠٩- الصحاح = تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري، ت/ أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين: بيروت، ط (٢)، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م.

١١٠- ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، ت/ السَّيِّد إبراهيم محمد، دار الأندلس، ط (١)، ١٩٨٠م.

١١١- ظاهرة التوهّم في الدراسات النحوية والتصريفية، د. السيّد رزق الطويل، مجلّة معهد اللغة العربية: جامعة أم القرى، ع (١)، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١١٢- ظاهرة التوهّم في اللغة العربية، سيّد محمد رضا بن الرسول، وأمير صالح معصومي، بحوث في اللغة العربية وآدابها: كلية اللغات الأجنبية بجامعة أصفهان، ع (٩)، ١٣٩٢هـ.

١١٣- ظاهرة التوهّم في النحو العربي، د. علي خلف الهروط، مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الآداب بجامعة المنيا، مج (٣٠)، ع (١)، أكتوبر ١٩٩٨م.

١١٤- ظاهرة العطف على التوهّم بين السماع والقياس: دراسة نحوية تحليلية، د. مطر عبد

الله محمد، المجلّة العربية للدراسات اللغوية: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ع (٣٦)، شعبان ١٤٣٦هـ/ يونيو ٢٠١٥م.

١١٥- العطف على التوهّم بين أصالة القاعدة وتطويع الشاهد، سيف الدين طه الفقراء، مجلّة المنارة للبحوث والدراسات: جامعة آل البيت - الأردن، مج (١٣)، ع (١)، ٢٠٠٦م.

١١٦- العطف على التوهّم: دراسة نحوية تحليلية، د. عبد الله نجدي الزنكلوني، مجلّة كلية اللغة العربية بالزقازيق: جامعة الأزهر، ع (١٢)، ١٩٩٢م.

١١٧- العقد الفريد، ابن عبد ربّه الأندلسي، ت/ د. مُفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٤هـ/ ١٩٨٣م.

١١٨- غاية النهاية في طبقات القرّاء شمس الدين بن الجزري عُني بنشره/ ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (٣)، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١١٩- غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمد بن حمزة الكرماني، ت/ د. شمران العجلي، دار القبلة للثقافة الإسلامية: جدّة، ومؤسّسة علوم القرآن: بيروت، لا ط، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٢٠- فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني الصنعاني، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد: المملكة العربية السعودية، لا ط، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٢١- فُرْحَة الأديب في الردّ على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه، أبو محمد الأسود الغندجاني، ت/ د. محمد علي سلطاني، دار النبراس: دمشق، لا ط، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٢٢- الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، ت/ د. فهمي حسن النمر، و د. فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة: الدوحة، ط (١)، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٢٣- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، الهيئة المصرية العامّة للكتاب: القاهرة، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، نسخة مصوّرة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ.

١٢٤- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي، ت/ جمال بن السَّيِّد الشايب، مؤسّسة سما للنشر والتوزيع، ط (١)، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٢٥- الكامل في اللغة والأدب، أبو العبّاس المبرّد، ت/ د. محمد أحمد الدالي، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٣)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٢٦- الكتاب، سيبويه، ت/ عبد السلام محمد هارون، دار الجيل: بيروت، ط (١)، لا ت.

١٢٧- كتاب السبعة في القراءات، ابن مجاهد، ت/ د. شوقي ضيف، دار المعارف: القاهرة، لا ط، ١٩٧٢م.

١٢٨- كتاب العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ت/ د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة هلال، لا ط، لا ت.

١٢٩- الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم الزمخشري، ت/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي أحمد معوّض، مكتبة العبيكان: الرياض، ط (١)، ١٤١٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٣٠- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكّي بن أبي طالب القيسي، ت/ د. محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

١٣١- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، أبو الحسن الباقولي، ت/ د. محمد أحمد الدالي، مطبعة الصباح: دمشق، لا ط، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٣٢- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أبو إسحاق الثعلبي، ت/ د. صلاح باعثمان وزملائه، دار التفسير: جدّة، ط (١)، ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م.

١٣٣- اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير الجزري، دار صادر: بيروت، لا ط، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٣٤- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الدمشقي الحنبلي، ت/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزملائه، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٣٥- لسان العرب، ابن منظور الإفريقي، دار صادر: بيروت، ط (٣)، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٠م.

١٣٦- المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء أبو القاسم الآمدي، ت/ أ.د.ف. كرنكو، دار الجيل: بيروت، ط (١)، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.

١٣٧- المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن مهران الأصبهاني، ت/ سبيع حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، لا ط، ١٤٠١هـ/ ١٩٨٠م.

١٣٨- مجاز القرآن، أبو عُبيدة معمر بن المثنّى، ت/ د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي: القاهرة، لا ط، ١٩٨٨م.

١٣٩- مجالس ثعلب أبو العبّاس أحمد بن يحيى، ت/ أ. عبد السلام هارون، دار المعارف: القاهرة، ق ١، ط (٥)، ١٩٨٧م، ق ٢، ط (٤)، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

١٤٠- مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، دار العلوم: بيروت، ط (١)، ١٤٢٦هـ/ ٢٠٠٥م.

١٤١- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جنّي، ت/ علي النجدي ناصف وزميليه، وزارة الأوقاف المصرية: القاهرة، لا ط، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

١٤٢- المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز = تفسير ابن عطيّة، ابن عطيّة الأندلسي، ت/

الرحّالة الفاروق وزملائه، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: قطر، ط (٢)، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٤٣- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، ابن سيدة، ت/ د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط (١)، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

١٤٤- مختصر في شواذّ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، مكتبة المتنبّي: القاهرة، لا ط، لا ت.

١٤٥- مدارك التنزيل وحقائق التأويل = تفسير النسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد النسفي، ت/ يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيّب: بيروت، ط (١) ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.

١٤٦- المرّار بن سعيد الفقعسي: حياته وما تبقّى من شعره، نوري حمودي القيسي، مجلّة المورد: بغداد، مج (٢)، ع (٢)، حزيران ١٩٧٣م.

١٤٧- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، ت/ د. محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي: جامعة أمّ القرى - مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٤٨- مشكل إعراب القرآن، مكّي بن أبي طالب القيسي، ت/ د. حاتم صالح الضامن، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ط (٢)، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م.

١٤٩- مصطلح التوهّم في كتاب سيبويه، د. محمد عبد الوهّاب شحاتة، مجلّة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية: جامعة قطر، ع (١٤)، ٢٠٠٢م.

١٥٠- معالم التنزيل = تفسير البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، ت/ محمد عبد الله النمر وزملائه، دار طيبة: الرياض، لا ط، ١٤٠٩هـ.

١٥١- معاني القراءات، أبو منصور الأزهري، ت/ د. عيد مصطفى درويش، و د. عوض بن

حمد القوزي، ط (١)، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

١٥٢- معاني القرآن، الأخفش الأوسط، ت/ د. فائز فارس، ط (٢) ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٥٣- معاني القرآن، الفرّاء، ت/ محمد علي النجّار، وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب: بيروت، ط (٣)، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٥٤- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجّاج، ت/ د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث: القاهرة، ط (٢)، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

١٥٥- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، أ.د. محمد إبراهيم عُبادة، مكتبة الآداب: القاهرة، ط (١)، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

١٥٦- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي، مؤسّسة الرسالة: بيروت، ودار الفرقان: عمّان، ط (١)، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٥٧- معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ت/ عبد السلام هارون، دار الجيل: بيروت، لا ط، لا ت.

١٥٨- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ومكتبة الشروق الدولية، ط (٤)، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.

١٥٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، ت/ د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر: دمشق، ط (١)، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.

١٦٠- مفاتيح الغيب = تفسير الفخر الرازي، دار الفكر: بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٦١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق الشاطبي، ت/ د. عبد الرحمن العثيمين وزملائه، مركز إحياء التراث الإسلامي: جامعة أمّ القرى – مكّة المكرّمة، ط (١)، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.

١٦٢- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيّة بدر الدين العيني ت/ أ.د. علي محمد فاخر وزميليه، دار السلام: القاهرة، ط (١)، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

١٦٣- المقتضب، أبو العبّاس المبرّد، ت/ محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب: بيروت، لا ط، لا ت.

١٦٤- المقرّب، ابن عصفور، ت/ أحمد عبد الستّار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط (١)، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٦٥- النحويّون والقرآن، د. خليل بنيان الحسوني، مكتبة الرسالة الحديثة: عمّان، ط (١)، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

١٦٦- النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ت/ علي محمد الضبّاع، دار الكتب العلمية: بيروت، لا ط، لا ت.

١٦٧- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، ت/ د. محمد عبد القادر عطا، دار الشروق: بيروت، ط (١)، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

١٦٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، ت/ أ. عبد السلام هارون، و أ.د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب: القاهرة، لا ط ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.

ثالثًا: الدوريّات:

١٦٩- بحوث في اللغة العربية وآدابها: كلية اللغات الأجنبية بجامعة أصفهان، ع (٩)، ١٣٩٢هـ.

١٧٠- حوليّة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات: جامعة الأزهر بالإسكندرية، مج (٢٧) ع (٤)، ٢٠١١م.

١٧١- مجلّة الآداب والعلوم الإنسانية: كلية الآداب بجامعة المنيا، مج (٣٠)، ع (١)، أكتوبر ١٩٩٨م.

١٧٢- مجلّة الدراسات اللغوية: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، مج (١٧)، ع (٤)، شوّال - ذو الحجّة ١٤٣٦هـ/ أغسطس - أكتوبر ٢٠١٥م.

١٧٣- المجلّة العربية للدراسات اللغوية: معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ع (٣٦)، شعبان ١٤٣٦هـ/ يونيو ٢٠١٥م.

١٧٤- المجلّة العربية للعلوم الإنسانية: جامعة الكويت، مج (١٧)، ع (٦٦)، ١٩٩٩م.

١٧٥- مجلّة كلية الآداب: جامعة بور سعيد، ع (٩)، يناير ٢٠١٧م.

١٧٦- مجلّة كلية اللغة العربية بالزقازيق: جامعة الأزهر:

ع (١٢)، ١٩٩٢م.

ع (٢١)، ٢٠٠١م.

١٧٧- مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، ع (٥٩)، س (٢٤)، ربيع الآخر - شوّال ١٤٢١هـ/ تمّوز - كانون الأوّل ٢٠٠٠م.

١٧٨- مجلّة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية: جامعة قطر، ع (١٤)، ٢٠٠٢م.

١٧٩- مجلّة معهد اللغة العربية: جامعة أمّ القرى، ع (١)، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٨٠- مجلّة المنارة للبحوث والدراسات: جامعة آل البيت - الأردن، مج (١٣)، ع (١)، ٢٠٠٦م.

١٨١- مجلّة المورد: بغداد، مج (٢)، ع (٢)، حزيران ١٩٧٣م.